

Distr.: General
16 November 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة
منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمين اللذين أعدتهما رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا
السابقة (انظر المرفق الأول) ومدّعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملاً بالفقرة ٦ من قرار
مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتناً تعميم هذين التقييمين على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) باتريك روبنسون
الرئيس



المرفق الأول

تقييم وتقرير القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، عن الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز
٥	ألف - الإجراءات التمهيدية
٥	باء - إجراءات المحاكمة
١١	جيم - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة
١٣	دال - إجراءات الاستئناف
١٦	هاء - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية
١٦	ثالثا - استبقاء الموظفين
١٨	رابعا - إحالة القضايا
١٩	خامسا - التوعية
٢٠	سادسا - الضحايا والشهود
٢١	سابعا - تعاون الدول مع المحكمة
٢١	ثامنا - آلية تصريف الأعمال المتبقية
٢٦	تاسعا - تراث المحكمة وبناء القدرات
٢٧	عاشرا - خاتمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) التي طلب فيها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تقدم إليه، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يُعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة^(١).

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضاً موجزاً للتدابير التي تتخذها المحكمة لكفالة الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أولاً - مقدمة

٣ - في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كان شخصان، أصدرت المحكمة بحقهما لائحة اتهام، في مرحلة ما قبل المحاكمة، وكان هناك ١٦ شخصاً قيد المحاكمة، وكانت إجراءات الاستئناف جارية بخصوص ١٧ شخصاً. ومع إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران حاجيتش، لم يبقَ هناك أي هارب من العدالة. وأكملت المحكمة حتى الآن إجراءاتها بحق ١٢٦ من أصل ١٦١ شخصاً كانت قد أصدرت بحقهم لوائح اتهام. وهناك قضيتان في مرحلة ما قبل المحاكمة تتعلقان بشخصين صدر بحقهما قرارا اتهام بانتهاك حرمة المحكمة.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المحكمة ثماني محاكمات في قاعاتها الثلاث، وذلك بتكليفها القضاة والموظفين بالعمل في أكثر من قضية واحدة في الوقت نفسه. وانتهت محاكمة بيريشيتش. وصدر حکمان ابتدائيان بشأن انتهاك حرمة المحكمة.

(١) ينبغي أن يقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ١٥ تقريراً المقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤): S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١.

٥ - وحالياً، يُنتظر البت في دعاوى استئناف ستة أحكام ابتدائية أمام دائرة الاستئناف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر الحكم في دعوى استئناف هارتمان. ولا يزال قضاة دائرة الاستئناف يعكفون أيضاً بشكل تام على النظر في دعاوى الاستئناف المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. حيث أصدرها فيها حكيمين ونظروا في اثنتين من هذه الدعاوى.

٦ - وتواصل المحكمة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعجيل بالمحاكمات دون التضحية بإجراءات المحاكمة وفق الأصول القانونية. وقد داومت المحكمة، على مر السنين، على إبقاء إجراءاتها قيد الاستعراض، وأدخلت مجموعة متنوعة من الإصلاحات من أجل تحسين عملها. إلا أن وتيرة المحاكمات وإجراءات الاستئناف التي تباشرها المحكمة لا تزال تتأثر بنقص الموظفين، وفقدان موظفين من ذوي الخبرة العالية. وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة استبقاء الموظفين، فإن هذه المسألة لا تزال تمثل مشكلة. وبدون اتخاذ تدابير عملية وفعالة لاستبقاء الموظفين، فإن على مجلس الأمن أن يتوقع احتواء التقارير اللاحقة على مواعيد تقديرية معدلة لالنتهاء من العمل الأساسي للمحكمة.

٧ - وقامت المحكمة بنقل جميع المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا من جدول دعاواها لمحاكمتهم في هيئات قضائية وطنية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وواصل المدعي العام، بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد التقدم المحرز في الدعاوى الحالية التي لا يزال النظر فيها جارياً في المنطقة.

٨ - وكثف برنامج التوعية جهوده لتقريب المحكمة من المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. واتخذت المحكمة مبادرات لتقديم المساعدة والدعم للضحايا. وفي مجال تعاون الدول مع المحكمة، فإن إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران حاجيتش، يشكل معلماً بارزاً في مسيرة عمل المحكمة. وواصلت المحكمة جهودها لكفالة الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية وواصلت المضي في عدد من المشاريع المتعلقة بتراث المحكمة وبناء القدرات.

ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

٩ - رغم التحديات الكثيرة التي صودفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف اتخاذ كل ما في وسعهما من التدابير لتعجيل إجراءاتهما، مع الحرص على احترام حقوق المتهمين احتراماً كاملاً في الوقت ذاته. ويمكن عبر فهم السياق المحيط بكل قضية على حدة استيعاب الخطوات التي تتخذها الدائرتان لضمان سير الدعاوى

بشكل عادل وسريع، ولذلك، يرد أدناه موجز مقتضب للقضايا المعروضة حالياً على المحكمة، بالإضافة إلى الحلول المعتمدة لمواجهة التحديات المحددة التي أثارها تلك القضايا.

ألف - الإجراءات التمهيدية

١٠ - في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، أُلقي القبض على المتهم في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، ونُقل إلى مقر المحكمة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١. وتم المثول الأولي واللاحق للمتهم أمام المحكمة، وبدأت الأعمال التمهيدية وتم تحديد المواعيد النهائية لتقديم إفادات مختلفة من جانب الأطراف. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها بشأن الطلب الأولي للدفاع الذي زعم وجود عيوب في لائحة الاتهام، وبشأن طلب الادعاء بتجزئة لائحة الاتهام. وقد رُفض كلا الطلبين. ونظراً إلى أن القضية ما زالت في مرحلة مبكرة من الإجراءات، فمن الصعب تقدير موعد بدء المحاكمة. إلا أن التقدير الأولي يشير إلى أنها لن تبدأ قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١١ - وفي قضية المدعي العام ضد غوران حاجيتش، أُلقي القبض على المتهم في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ ونُقل إلى مقر المحكمة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١، مثل المتهم أمام المحكمة لأول مرة. وعند مثوله مرة أخرى في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، أنكر المتهم التهم المنسوبة إليه. ويجري حالياً الكشف عن مواد القضية وإتمام التحضيرات الأخرى للمحاكمة. وعُقد أول اجتماع لاستعراض الحالة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويشير التقدير الأولي إلى أن المحاكمة ستبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

باء - إجراءات المحاكمة

١٢ - في قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريشيتش، صدر الحكم في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بعد أن كان يُتوقع صدوره في آب/أغسطس. وثبتت إدانة مومتشيلو بيريشيتش، الذي يعد أعلى الضباط رتبة في هيئة الأركان العامة للجيش اليوغوسلافي، في تهم المساعدة والتحريض على القتل، وارتكاب أعمال لاإنسانية (إصابة وجرح مدنيين والنقل القسري للسكان)، وشن هجمات على المدنيين، وارتكاب أعمال اضطهاد في سرايفو وسريبرينيتسا. وفيما يتعلق بسريبرينيتسا، تمت تبرئته من تهمته الإبادة. وثبتت إدانته في تهم عدم معاقبة مرؤوسيه على ما ارتكبه من جرائم قتل وهجمات على المدنيين وأعمال لاإنسانية (إصابة وجرح مدنيين) في زغرب. وحُكم عليه بالسجن ٢٧ عاماً.

١٣ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيتسا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وُجّهت إلى المتهمين أربع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتهمه بارتكاب جرائم حرب. وقد أُضيفت أربعة أشهر إلى المدة المتوقعة لهذه القضية بسبب بعض الشكوك والصعوبات المشار إليها في التقرير السابق، ولا سيما عدم التأكد من الفترة التي ستستغرقها مرافعة الدفاع. وما زالت هذه القضية تتطلب إدارة حذرة وفعالة بالنظر إلى العوامل المشار إليها في التقارير السابقة والتي تؤثر في وتيرة المحاكمة، أي فريق الدفاع عن فرانكو سيماتوفيتش الجديد نسبياً، والحالة الصحية ليوفيتسا ستانيشيتش. ومنذ صدور التقرير الأخير، منحت الدائرة فريق الدفاع ١٤٠ ساعة لتقديم مرافعتيهما. وهذا يعني أن الدفاع سيُنهي مرافعته في أيار/مايو ٢٠١٢ وأن الحكم سيصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وبدأت مرافعة الدفاع في قضية ستانيشيتش بيان استهلاكي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، وجرى الاستماع إلى الشاهد الأول في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١. وخلال الاستماع إلى شهود النفي التسعة الأوائل، أمضت الدائرة فترة أطول مما كان متوقعاً من وقت المحكمة على المسائل الإجرائية، ولا سيما بسبب الطلبات العديدة لتدابير الحماية والتأخر في تقديم البيانات المنصوص عليها في المادة ٩٢ مكرراً ثانياً. وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١، وبناء على طلب صادر من الدفاع عن ستانيشيتش بتأجيل القضية مدة أربعة أشهر، وافقت الدائرة على التأجيل مدة أربعة أسابيع. ورغم اكتمال ملاك الفريق القانوني منذ نيسان/أبريل ٢٠١١ (أي بعد مضي سنتين تقريباً على بدء المحاكمة)، فإن بعض أعضاء الفريق، فضلاً عن القاضي الذي يترأس جلسات المحاكمة، بدأوا أيضاً في التحضيرات التمهيدية لقضية ملاديتش منذ حزيران/يونيه ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبقى الدائرة على الجدول الزمني المعتاد لجلساتها وهو العمل ثلاثة أيام في الأسبوع. ومن المقرر أن يصدر الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٤ - وتُشكل قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين، التي تشمل ست متهمين، محاكمة بالغة التعقيد إذ تنطوي على ٢٦ تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في حوالي ٧٠ مكاناً، يدّعي أن كروات البوسنة ارتكبوها ضد مسلمي البوسنة في البوسنة والهرسك في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٤ على وجه التقريب. ولم يتغير الموعد المقدّر لإصدار الحكم منذ التقرير الأخير. وتعمل الدائرة حالياً على إعداد الحكم الابتدائي في هذه القضية. لكن القاضي جان - كلود أنطونيتي الذي يترأس جلسات المحاكمة هو أيضاً رئيس جلسات المحاكمة في قضية شيشيلي، بينما يشارك القاضي أنطوان كيسيا - إمبي ميندوا في هيئة المحكمة في قضيتي توليمير وحاجيتش. وكانت الدائرة تعاني من ارتفاع معدل دوران الموظفين. فمنذ بداية المحاكمة، انُتدب أربعة موظفين قانونيين أقدمين برتبة ف-٥ للعمل في هذه القضية أحدهم تلو الآخر؛ وينسحب نفس

الشيء على موظفين قانونيين أقدمين برتبة ف-٤ وثلاثة موظفين قانونيين برتبة ف-٣. وفي الوقت الراهن، يتألف فريق الدعم القانوني من خمسة موظفين قانونيين معاونين برتبة ف-٢، وموظفين قانونيين برتبة ف-٣. ويقوم الموظف القانوني الذي برتبة ف-٤ حالياً بمهام موظف برتبة ف-٥ في قضيتي برلن و آخريين وشيشيلي. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك موظف قانوني برتبة ف-٤ يعمل في قضية برلن و آخريين. وقد يؤثر ندب القضاة إلى محاكمات أخرى والتناقص المستمر في عدد الموظفين في هذه المحكمة على المدة التي تحتاجها الدائرة لإعداد الحكم. وما زال الموعد المقدّر لإصدار الحكم هو حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٥ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وُجّهت تسع تهم إلى المتهم الذي يتولى الدفاع عن نفسه، تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، يُدعى أنها ارتكبت على أراضي كرواتيا وفي أجزاء كبيرة من البوسنة والهرسك وفي مقاطعة فويفودينا، صربيا في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩١ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وما زال الموعد المقدّر لإصدار الحكم على حاله دون تغيير منذ صدور التقرير الأخير. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدمت الدائرة الابتدائية صيغة منقحة عامة من تقرير صديق المحكمة المعين للتحقيق في مزاعم شيشيلي بشأن تخويف الشهود من جانب الادعاء. واستنتج صديق المحكمة في تقريره أنه لا توجد مبررات كافية لتحريك دعوى انتهاك حرمة المحكمة ضد أي شخص محدد في هذه القضية. وتتوقع الدائرة الابتدائية الاستماع إلى ملاحظات الطرفين قبل إصدار قرارها الرسمي بشأن مزاعم شيشيلي. ومع مراعاة ما سبق ذكره، بالإضافة إلى ضرورة قيام الدائرة بإصدار قرارات بشأن طلبين يتضمنان وثائق ضخمة قدمها شيشيلي مؤخراً، أصدرت الدائرة أمراً بتقديم المذكرات النهائية بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ والاستماع إلى المرافعات الختامية في ٥ آذار/مارس ٢٠١٢. لكن فريق المحامين المعاون للدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي يعاني من نقص في عدد الموظفين: ففي بداية القضية، كان الفريق مؤلفاً من ستة موظفين (موظف برتبة ف-٣ وخمسة موظفين برتبة ف-٢)؛ ونظراً لارتفاع معدل دوران الموظفين العاملين في هذه القضية، كان الفريق يتألف حتى أيار/مايو ٢٠١١ من ثلاثة موظفين فقط وهو يتألف حالياً من خمسة موظفين (موظف برتبة ف-٣ وأربعة برتبة ف-٢). ومن المتوقع أن يغادر الموظف الحالي الذي برتبة ف-٣ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ولن يحلّ محله موظف آخر قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويقوم حالياً موظف قانوني برتبة ف-٤ بمهام موظف برتبة ف-٥ في محاكمتي شيشيلي وبرلن و آخريين. وقد يؤثر ذلك سلباً على عمل الدائرة الابتدائية. وتتأثر هذه القضية أيضاً بأن المتهم، خلافاً لسائر المتهمين المائلين أمام المحكمة، يتواصل فقط باللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية، ويرفض

استخدام المحكمة الإلكترونية، مما يؤدي إلى تأخيرات كبيرة في الترجمة. وما زال الموعد المقدّر لإصدار الحكم هو أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٦ - في قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، وُجّهت إلى المتهمين ١٠ تم تتصل بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها يُدعى ارتكابها بالتنسيق مع أعضاء آخرين في تنظيم إجرامي مشترك ضد مسلمين بوسنيين وكروات بوسنيين في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكان ميتشو ستانيشيتش وزير داخلية جمهورية صربسكا خلال تلك الفترة، وكان ستويان جوبليانين هو رئيس جهاز الأمن الإقليمي في بانيالوكا. والنطاق الجغرافي للائحة الاتهام في هذه القضية واسع، إذ يشمل عددا من البلديات بمائل العدد الوارد في محاكمة كاراجيتش. وقد أُضيفت ثلاثة أشهر إلى المدة المقدرة سابقا للانتهاء من المحاكمة.

١٧ - وقد بدأت مرافعة الادعاء في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ واختُتمت في ١ شباط/فبراير ٢٠١١. وخلال تلك الفترة، استمعت الدائرة الابتدائية إلى ١٢٥ شاهدا على مدى ٢٣٨ يوما من أيام عمل المحكمة. وتم قبول الأدلة خطيا من ٣٩ شاهدا إضافيا. وبدأ تقديم الأدلة في قضية المتهم الأول ميتشو ستانيشيتش في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١ واختُتم في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى أدلة سبعة من الشهود على مدى ٥٧ يوما من أيام عمل المحكمة، وقُبلت أدلة خطية من شاهدين آخرين. وافتُتحت مرافعة المتهم الثاني، ستويان جوبليانين، في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومن المتوقع حاليا أن تستغرق نحو ٥٠ يوما من أيام عمل المحكمة، ويُتوقع استدعاء ١٥ شاهدا للإدلاء بأقوالهم. وحتى تاريخه، أدلى ستة شهود بشهادتهم. ومثلما هو الحال في مرحلة الادعاء من المحاكمة، تنعقد الدائرة باستمرار خمسة أيام في الأسبوع، إلا أنه كما كان متوقعا في التقارير السابقة، تباطأت وتيرة الإجراءات نتيجة تحديد موعد متزامن لإعادة المحكمة الجزئية في قضية هاراديناي وآخرين، التي كُلف بها أيضا اثنان من القضاة الثلاثة. ونتيجة لذلك، يجري النظر في كل قضية لمدة أسبوعين في كل مرة، ومن المتوقع أن يظل الوضع على هذا النحو إلى العطلة الشتوية للمحكمة، وربما إلى ما بعد ذلك.

١٨ - واستنادا إلى آخر المعلومات المتاحة، تتوقع الدائرة الابتدائية حاليا أن يصبح بالإمكان الانتهاء من تقديم الأدلة من جانب المتهم الثاني بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وأن تقدم الحجج الختامية في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويشمل هذا تخصيص وقت لتنفيذ المدعى عليهما لأقوال الشهود وردهما على جواب الادعاء، جنبا إلى جنب مع الاستماع إلى أي من شهود الدائرة. وجرى تمديد التاريخ المتوقع للنطق بالحكم بفترة معادلة للوقت الضائع

نتيجة لتحديد موعد متزامن لإجراء إعادة جزئية لمحاكمة هاراديناي وآخرين. ومن المتوقع الآن أن يصدر الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٩ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراجيتش، وُجّهت إلى المتهم - وهو الرئيس السابق لجمهورية صربسكا - إحدى عشرة تهمة بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها في سرايفو، وسربينيتسا، و ٢٠ بلدية أخرى في كامل أنحاء البوسنة والهرسك. وأضيف شهر واحد إلى المدة المقدرة سابقا لإتمام المحاكمة.

٢٠ - ولا يزال الاستخدام الموسع للمادة ٩٢ مكررا ثانيا كوسيلة لتقديم أدلة الإثبات يؤثر على سرعة المحاكمة. ورغم أن المادة ٩٢ مكررا ثانيا تشكل تدبيرا داخل المحكمة موفرا للوقت يُقدم من خلاله بيان خطي بدلا عن الشهادة الشفوية، فإنه يجب على الدائرة تحليل الأدلة المكتوبة، التي تتكون في بعض الحالات من مئات الصفحات، وقد تتطلب وقتا أطول مما هو لازم بالفعل لإعداد الحكم. وإضافة إلى ذلك، ونظرا للطابع الضخم للغاية للأدلة الخطية، يلزم أيضا، في كثير من الأحيان، منح كاراجيتش وقتا لاستجواب كل شاهد من الشهود أطول بكثير من الوقت الذي يستغرقه الادعاء في استجوابه الرئيسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الدائرة الابتدائية في اتخاذ موقف أكثر حزما من أجل كفالة التقيد بما وضعته من حدود زمنية للاستجواب. وأدى الموقف الأكثر حزما هذا إلى تخفيض إجمالي في الوقت الذي يستخدمه كاراجيتش في استجواب بعض الشهود. وعلاوة على ذلك، لا زال الادعاء يكشف عن كميات ضخمة من المواد. ففي نهاية أيار/مايو ٢٠١١، اضطرت الدائرة الابتدائية إلى تعليق المحاكمة لمدة أسبوع إضافي من أجل السماح لكاراجيتش باستعراض دفعة كبيرة من المواد التي كشف عنها الادعاء. ومنذ ذلك الحين، أصدرت الدائرة قرارات بشأن تسعة دفعات إضافية بحدوث انتهاكات لقواعد الكشف، وثبت لديها حدوث انتهاكات في جميع الحالات.

٢١ - وكما هو الحال بالنسبة للأفرقة المكلفة بمحاكمات جارية أخرى، يعاني الفريق القانوني المكلف بالعمل في الدائرة الابتدائية المختصة بقضية كاراجيتش من نقص في عدد الموظفين، ويرتفع فيه معدل الدوران. وسيظل هذا النقص في الموظفين يؤثر على الوقت اللازم للتعامل مع الطلبات الجارية والمسائل العملية التي تنشأ أثناء سير المحاكمة، وإجراء ما يلزم من تحليل للأدلة. ومنذ بدء الإجراءات، تمكنت الدائرة الابتدائية من التعامل مع عبء عمل كبير خارج قاعة المحكمة، حيث نظرت في ما يقرب من ٥٧٨ طلبا وأصدرت ٤٢٦ قرارا خطيا. وقُبل بالفعل أكثر من ٥٥٠٧ وثائق كأدلة، واستُمع إلى ١٢٣ شاهدا

استدعاهم الادعاء، وأُحيط قضائياً بما يقارب ٣٠٠ ٢ واقعة تم البت فيها. وأحدث تقدير لإتمام هذه المحاكمة هو تموز/يوليه ٢٠١٤.

٢٢ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير، وُجّهت إلى المتهم، الذي يدافع عن نفسه، ثماني تهم - تشمل تمها بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والقتل العمد والإفناء والترحيل القسري - نشأت عن أحداث دارت في أكثر من ٢٠ موقع جريمة. ولم يطرأ تغيير على التاريخ المقدر للنطق بالحكم منذ التقرير الأخير.

٢٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أشارت الدائرة إلى أن الادعاء بإمكانه الانتهاء من مرافعته بحلول العطلة الصيفية لعام ٢٠١١. وخلال الأشهر التالية، بذلت الدائرة جهوداً من أجل تحقيق ذلك الهدف. وفي أعقاب الطلب الذي تقدمت به الدائرة إلى الادعاء في أوائل أيار/مايو ٢٠١١ بأن يزيد من تبسيط مرافعته، أسقط الادعاء بعض الشهود، وكاد يتحقق هدف الانتهاء من مرافعته بحلول العطلة الصيفية. إلا أن الادعاء احتاج إلى ما يزيد قليلاً عن ثلاثة أسابيع بعد العطلة الصيفية لتقديم شهادات جميع شهوده المتبقين باستثناء واحد منهم. وقد لزم هذا الوقت الإضافي، إلى حد كبير، نتيجة لاستغراق شهادات بعض الشهود وقتاً أطول مما كان متوقعاً. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الادعاء قد استغرق وقتاً أطول في تقديم مرافعته عما طلبه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولن تقدم الأطراف بيانات شفوية عملاً بالقاعدة ٩٨ مكرراً. وأمرت الدائرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بأن تعتبر مرافعة الادعاء قد اختتمت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (فيما عدا إمكانية إدلاء شاهد واحد بشهادته وبعض القرارات المعلقة)، ومن المفروض أن يدلي شاهد النفي الأول بشهادته في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أو في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إذا لم يكن هناك بيان افتتاحي. وصرح الدفاع بأن مرافعته ستستغرق نحو شهر واحد. وعلى النحو الذي أُشير إليه في التقرير الأخير، ومثلما هو الحال في قضايا معقدة أخرى، ستحتاج الدائرة إلى وقت طويل لإعداد الحكم. ولا يزال التاريخ المقدر لانتهاء من القضية هو أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٢٤ - ومن الجدير بالذكر على وجه الخصوص أنه لو كان توليمير قد تم تسليمه إلى المحكمة في وقت أسبق، لكان من الممكن محاكمته مع شركائه المتهمين في محاكمة بوبوفيتش وآخرين. إلا أنه يجري محاكمته الآن في قضية منفصلة.

٢٥ - وقضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرين هي أولى إعادة محاكمة تجريبها المحكمة، وهي تشمل ست تهم بانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها يُدعى ارتكابها في كوسوفو في عام ١٩٩٨ ضد صربيين وسكان من ألبان كوسوفو، وسكان من طائفة

الروما الألبانية في كوسوفو، ومدنيين آخرين كان يُتصور أنهم يتعاونون مع القوات الصربية أو تقاعسوا عن دعم جيش تحرير كوسوفو. ولم يطرأ، منذ التقرير الأخير، تغيير على التقدير السابق بأن إعادة المحاكمة ستستغرق نحو ١٣ شهرا بدءا من البيانات الافتتاحية إلى النطق بالحكم. ويراعي هذا التقدير أن اثنين من قضاة الدائرة الابتدائية، وهما القاضيان بيرتون هول وغاي ديلفوا، يعملان أيضا في محاكمة أخرى. وبدأت إعادة المحاكمة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، بعد أن أكدت دائرة الاستئناف في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ نطاق لائحة الاتهام والأدلة التي قد تسعى الأطراف لتقديمها. ويعتزم الادعاء استدعاء ٥٦ شاهدا للإدلاء بشهادتهم. وقد أثار المتهمون الثلاثة عددا من المسائل الإجرائية. وبينما قبلت الدائرة الابتدائية أقوال عدد كبير من الشهود في شكل خطي، الأمر الذي أدى إلى الإسراع بسير الدعوى، فإن ثمة صعوبات في ضمان توافر شهود الإثبات، مما قد يترتب عليه بعض التأخير. إلا أن التاريخ المقرر للنطق بالحكم لا يزال في آب/أغسطس ٢٠١٢.

جيم - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٢٦ - لا تزال جهود تحقيق العدالة التي تبذلها المحكمة تعطلها ادعاءات انتهاك حرمة المحكمة؛ إلا أن المحكمة تتخذ ما بوسعها من إجراءات لضمان الانتهاء من كافة دعاوى انتهاك حرمة المحكمة بأسرع ما يمكن دون تعطيل مسارات المحاكمات الجارية.

٢٧ - وألقي القبض على المتهم في قضية المدعي العام ضد شوكت كباشي في هولندا في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١ ونُقل إلى وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة في اليوم التالي. وأثناء مثول المتهم مرة أخرى في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، اعترف بالتهمة الموجهة إليه، وبعد أن قبلت الدائرة اعترافه، استمعت إلى إفادة كل من الطرفين بشأن الأحكام في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وتم النطق بالحكم في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولم يستأنف أي من الطرفين الحكم.

٢٨ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-R77.3)، وُجّهت إلى المتهم تهمة انتهاك حرمة المحكمة بالكشف عن علم في أحد كتبه عن معلومات محددة لهوية ١١ شاهدا مشمولوا بالحماية. وتم تحديد موعد للمحاكمة فور رفض دائرة معينة حصيصا طلب شيشيلي رد اثنين من القضاة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وعُقد مؤتمر تمهيدي في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، وبعد ذلك مباشرة، بدأت المحاكمة. وتم الاستماع إلى مرافعة الادعاء المقدمة من صديق للمحكمة، واختتمت في نفس اليوم. وطلب شيشيلي تأجيل بدء مرافعته لحين صدور قرار من دائرة الاستئناف بشأن تمويل دفاعه. وتم الاستماع إلى

مرافعة الدفاع فيما بين يومي ٦ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، وإلى المرافعات الختامية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتم النطق بالحكم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢٩ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-R77.4)، تقاضي الدائرة الابتدائية المتهم لانتهاكه حرمة المحكمة بعدم إذعانه لأوامرها بأن يحذف من موقعه الإلكتروني كذا تكشف عن معلومات سرية عن الشهود. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١١، أصدرت الدائرة أمرا بدلا من لائحة اتهام بشأن ثلاثة كتب. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عدلت الدائرة الأمر الذي أصدرته بدلا من لائحة الاتهام ليشمل امتناع شيشيلي عن حذف كتاب رابع من الموقع الإلكتروني. ومثل المتهم أمام المحكمة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن هذه التهمة الجديدة. والقضية جاهزة للمحاكمة وسيحدد لها جدول زمني تراعى فيه المحاكمات الأخرى التي صدر تكليف إلى القضاة بنظرها.

٣٠ - وفي قضية المدعي العام ضد يلينا راسيتش، تواجه المتهمه خمس تهم بانتهاك حرمة المحكمة لتزويدها الدفاع بشهادات زور لكي يستخدمها في قضية لو كيتش ولو كيتش. ومثلت راسيتش أمام المحكمة لأول مرة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومنحت إفراجا مؤقتا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١١، أودع الادعاء قائمة شهود ضمت ١٢ شاهدا. وتقرر التجاوز عن الالتزام بحضور الشاهد بشخصه فيما يخص خمسة من الشهود؛ وستقبل الشهادة في تلك الحالات في صورة خطية عملا بالمادة ٩٢ مكررا. وطلب إلى أربعة شهود الحضور لاستجوابهم عملا بالمادة ٩٢ مكررا ثانيا. وسيجري استدعاء ثلاثة شهود للإدلاء بإفادات شفوية. وأشار الدفاع إلى أنه سيستدعي أربعة من شهوده الخمسة للحضور بشخصهم للإدلاء بشهادتهم وأنه سيحتاج إلى ما بين أربعة وخمسة أيام من جلسات الاستماع للقيام بذلك. ويقدر أن تستغرق المحاكمة فترة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، وأن يصدر الحكم بعد ذلك بوقت قصير. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، باتفاق القضاة رؤساء المحاكمات الأخرى المكلف بنظرها أيضا القضاة المكلفون بنظر هذه القضية.

٣١ - وفي قضية فلورنس هارتمان، قدمت المستأنفة طعنا في إدانتها بانتهاك حرمة المحكمة لإفصاحها عن معلومات متعلقة بقضية سلوبودان ميلوشيفيتش في انتهاك لأوامر أصدرتها إحدى الدوائر. وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، قضت دائرة الاستئناف برفض الطعن كلية.

٣٢ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت الدائرة الابتدائية في محاكمة توليمير أمرا بدلا من إصدار لائحة اتهام ضد دارغومير بيشانك لانتهاكه حرمة المحكمة بعدم امتثاله لأمر

حضور. وتُقل المتهم إلى مقر المحاكمة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ولا تزال الإجراءات التمهيدية في مرحلة مبكرة.

دال - إجراءات الاستئناف

٣٣ - وفي قضية المدعي العام ضد ميلان لو كيتش وسريدوي لو كيتش، عدل، منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف بثمانية أشهر. ويعزى هذا التعديل في جانب كبير منه إلى ثلاثة عوامل، هي: قيام نصف الفريق العامل في القضية بترك المحكمة واستبداله بموظف قانوني أقدم جديد وموظف قانونين معاون؛ وعبء العمل المتصل بدعاوى الاستئناف التي تنظرها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الواقع على عاتق القضاة والموظفين؛ واضطرار الدائرة إلى التعامل مع عدة طلبات تلتبس قبول أدلة إضافية بشأن الاستئناف، مما أدى إلى قيام الأطراف في آب/أغسطس بإيداع وثائق تكميلية. وعُقدت جلسة الاستئناف في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتشير التقديرات إلى صدور الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣٤ - وفي قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين، عدل، منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف بخمسة أشهر. ويعزى هذا التعديل إلى نقص الموظفين.

٣٥ - وتقدم الأشخاص الخمسة المدانون في المحاكمة الابتدائية جميعهم بطلبات استئناف، وتقدم الادعاء العام كذلك بطلب استئناف. وتقع المستندات المعتد بها المقدمة من جميع الأطراف المستأنفة في نحو ٣٠٠ ٤ صفحة، مما يجعلها دعوى استئناف كبيرة على غير المعتاد. وبسبب العمل اللازم لاستئناف حكم ابتدائي يتألف من ١٧٤٣ صفحة ولضمان الإنصاف في الإجراءات، تمت الموافقة على عدة تمديدات في الوقت. ورغم إنجاز المرحلة الأولية من تقديم المذكرات الاستئنافية في شباط/فبراير ٢٠١٠، ما زال تقديم المذكرات التكميلية جارياً نتيجة ثلاثة عوامل هي: تقديم أدلة إضافية بشأن الاستئناف؛ وقبول مذكرات من أصدقاء المحكمة بشأن الاستئناف؛ وتعديل أسباب الاستئناف. وفيما يتعلق بالعامل الأخير، فإن ترجمة الحكم الابتدائي إلى اللغة البوسنية/الصربية/الكرواتية - المتوقع إنجازها أصلاً في نيسان/أبريل ٢٠١٠ - لم تنته إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبعد ذلك، سُمح لمستأنفي الدفاع باستعراض الحكم الابتدائي باللغة البوسنية/الصربية/الكرواتية، والتماس تعديل أسباب الاستئناف القائم، وهو ما فعله اثنان من مستأنفي الدفاع. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تم البت في جميع الطلبات المذكورة، برفض أي تعديلات مطلوبة في نهاية الأمر.

٣٦ - وأدت التغييرات المستمرة في تشكيل فريق موظفي الدعم القانوني في هذا الاستئناف إلى مصاعب خطيرة بسبب تناقص أعداد الموظفين واستخدام عقود مؤقتة قصيرة الأجل. وقد التحق خمسة من أعضاء الفريق الستة الحاليين بالعمل في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ أو في عام ٢٠١١. وترك أحد أعضاء الفريق العمل في حزيران/يونيه ٢٠١١، وانضم عضو إلى الفريق بعد فترة تأخير استغرقت خمسة أشهر. وقد أثر ذلك بصورة بالغة في القدرة على إحراز تقدم في الاستئناف. وكان احتياج الموظفين الذين حلوا محل نظرائهم إلى وقت بتفاصيل القضية ومنهجية عمل الفريق سببا في تمديد التقدير المبدي لفترة الانتهاء من القضية. وبالمثل؛ أثر الانتداب المؤقت لاثنين من الموظفين - أحدهما لأكثر من تسعة أشهر - لمساعدة فريق الدعم القانوني المعني بقضية لو كيتش ولو كيتش على وتيرة الاستئناف. وإضافة إلى ذلك، تركت عضوة ذات خبرة من أعضاء فريق الصياغة العمل بحصولها على إجازة أمومة في نهاية أيلول/سبتمبر ولن تعود قبل آذار/مارس ٢٠١٢. ويهدف تجديد التركيز الإداري على المسألة الأكبر المتمثلة في عدم كفاية الملاك الوظيفي في دائرة الاستئناف إلى تحقيق حالة من التوازن في فريق الدعم القانوني لقضية شاينوفيتش وآخرين. وسيشكل ذلك عنصرا حاسما في تقديم القضية بجدولها الزمني الذي يحدد تموز/يوليه ٢٠١٢ موعدا لبدء جلسات الاستماع للمرافعات وتموز/يوليه ٢٠١٣ موعدا لصدور الحكم.

٣٧ - وفي قضية المدعي العام ضد فويادين وبوبوفيتش وآخرين، قدم خمسة من الأشخاص السبعة الذين أُدينوا في المحاكمة استئنافا ضد الحكم، وقدم الادعاء أيضا استئنافا. وعلقت الإجراءات الخاصة بأحد الشخصين المتبقيين الذين أُدينوا في المحاكمة الابتدائية لأسباب صحية ولا يزال خاضعا لتقييم من أخصائي الطب الشرعي. وتنازل الشخص السابع الذي أُدين في المحاكمة الابتدائية عن حقه في الاستئناف. ولا يزال الموعد التقديري المتعلق بهذا الاستئناف دون تغير عن الموعد التقديري الوارد في التقرير الأخير. وتشكل محاكمة شاينوفيتش وآخرين وبوبوفيتش وآخرين أول محاكمتين من المحاكمات الثلاث الكبرى التي أسفرت عنها القرارات الصادرة عن دائرة الضم في عام ٢٠٠٦. وكان هذا الفريق الخاص قد شكّل للنظر في ضم لوائح الاتهام المماثلة إلى بعضها البعض لخفض العدد الكلي للمحاكمات المستقلة ومن ثم الإسراع بوتيرة عمل المحكمة. وبسبب صدور أمر بتمديد الجدول الزمني لتقديم المذكرات من أجل كفالة الحفاظ على عدالة الإجراءات، بالنظر إلى ضخامة حجم الاستئناف، استُكمل تقديم جميع مذكرات الاستئناف والمراجع التكميلية في مطلع أيار/مايو ٢٠١١. وعقب فترة إضافية بلغت نحو ثلاثة أشهر قام خلالها الأطراف بتقديم ملفات جديدة، وتصويبات وصيغ منقحة عامة لمذكراتهم على النحو المطلوب، بلغت مذكرات الاستئناف المعتد بها المقدمة من جميع الأطراف المستأنفة ٥٢٠ ٥ صفحة. وعقب

انتهاء مرحلة تقديم المذكرات في عملية الاستئناف قدم عدد من الطلبات السرية لعرض أدلة إضافية على دائرة الاستئناف، وصدر أول قرار بشأن هذه الطلبات في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وكان اثنان فقط من الموظفين القانونيين المتفرغين هما اللذان يقدمان الدعم القانوني في هذا الاستئناف الضخم، وذلك حتى منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حين أعيد توزيع موظف قانوني ثالث من الدائرة الابتدائية لينضم إلى فريق الدعم. ووفقا للتوقعات الحالية، فإن الفريق لن يعمل بكامل موظفيه قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أي بعد ١٩ شهرا من صدور الحكم الابتدائي، و ٨ أشهر من استكمال تقديم المذكرات. ونتيجة لذلك قد يلزم تعديل التقدير الراهن لموعد صدور حكم الاستئناف، وهو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٨ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، قدم كل من الادعاء ودورديفيتش استئنافا. ولا يزال الموعد التقديري لصدور الحكم دون تغير عن الموعد التقديري الوارد في التقرير الأخير. وتم الانتهاء من تقديم المذكرات بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ولا يزال الدفاع ينتظر ترجمة الحكم. ويقدر أن يبدأ الاستماع للمرافعات في مطلع ٢٠١٤ وأن يصدر الحكم في الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٣٩ - وفي قضية المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وملادين مار كاتش، استأنف الحكم كل من أنتي غوتوفينا، الذي كان يحمل رتبة عقيد في الجيش الكرواتي وقائد مقاطعة سبليت العسكرية، وملادين مار كاتش، الذي كان يشغل وظيفة مساعد وزير الداخلية المسؤول عن شؤون الشرطة الخاصة. وقد صدر الحكم الابتدائي في هذه القضية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، واحتتم تقديم مذكرات الاستئناف حسب الموعد المقرر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويجري حاليا التحضير للاستماع للمرافعات الذي سيجري وفقا للتوقعات الجارية في آذار/مارس ٢٠١٣. ويتوقع أن يصدر الحكم في آب/أغسطس ٢٠١٣.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكمتين في قضيتي سياتاكو ومونيا كازي. واستمعت أيضا إلى المرافعات في الاستئناف المقدم ضد الحكم الصادر في قضيتي نتاباكوزي ونتاو كويليايو. وتتوقع الدائرة إصدار حكمتين آخرين بنهاية عام ٢٠١١، في قضيتي باغوسورا ونسينغومفا، ونتاو كويليايو، والاستماع إلى مرافعات في دعوي استئناف إضافيتين مقدمتين ضد الحكم الصادر في قضيتي كانيارو كيغا وهاتيغيكمانا.

٤١ - ورغم الجهود القصوى التي بذلتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يُنتظر في الوقت الحالي أن تواجه المحكمة صعوبة في أن تنتهي من أي استئناف في قضايا برليتس

وآخرين، وشيشيلي، وتوليمير بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حسب المشار إليه في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) (انظر الضميمة الثامنة). وعلاوة على ذلك، يرجح أن تودع طلبات الاستئناف في قضايا كاراديتش وملاديتش وهادزيتش، إن وجدت، بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، فتقع بالتالي ضمن الأمور التي ستحسمها آلية تصريف الأعمال المتبقية، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

هاء - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية

٤٢ - لا تزال هيئة المحكمة التي جرى تشكيلها للفصل في الطلبات المقدمة للسماح بالاطلاع على معلومات سرية للاستفادة منها في إجراءات المحاكم الوطنية بموجب المادة ٧٥ (حاء) تمارس مهامها بكفاءة، وأصدرت خمسة قرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثا - استبقاء الموظفين

٤٣ - مع اقتراب موعد انتهاء ولاية المحكمة، يواصل الموظفون ذوو المؤهلات العليا والأساسيون ترك العمل فيها من أجل فرص عمل أكثر أماناً في أماكن أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن المحكمة تمر بمرحلة تقليص تدريجي للحجم، رغم أنها الآن في ذروة إنتاجيتها، وذلك بزيادة لا تكاد تذكر في مستويات ملاكها الوظيفي منذ فترة الستين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولقد أثر فقدان موظفي المحكمة ذوي الخبرة تأثيراً كبيراً على الإجراءات، وألقى بعبء ثقيل على كاهل من تبقى من موظفيها، وأسفر عن تأخيرات في وقت إنجاز عمل المحكمة، وهو ما ألقى بدوره عبئاً مالياً أثقل على المجتمع الدولي.

٤٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، استجاب مجلس الأمن لنداءات المحكمة من أجل الحصول على المساعدة باتخاذ القرار ١٩٣١ (٢٠١٠)، الذي لاحظ فيه المجلس أهمية تزويد المحكمة الدولية بما يكفي من الموظفين للتعجيل بإنجاز أعمالها وأهاب بالأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تواصل العمل مع مسجل المحكمة الدولية لإيجاد حلول عملية لمعالجة تلك المسألة مع اقتراب المحكمة الدولية من إنجاز أعمالها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٥٤ (٢٠١٠)، الذي كرر فيه تأكيد أهمية تزويد المحكمة بما يكفي من الموظفين لإنجاز أعمالها بسرعة وأهاب بالأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تواصل عملها مع مسجل المحكمة الدولية لإيجاد حلول عملية لمعالجة هذه المسألة مع اقتراب المحكمة من إنجاز أعمالها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٩٣ (٢٠١١)، الذي كرر فيه تأكيد أهمية تزويد المحكمة بما يكفي من الموظفين لإنجاز

أعمالها بسرعة، وأهاب بهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تكتنف التعاون مع الأمانة العامة ومسجّل المحكمة وأن تتبع نهجاً مرناً من أجل إيجاد حلول عملية لمعالجة المسألة.

٤٥ - ورغم اتخاذ هذه القرارات الثلاثة، لم تتحقق نتائج كبيرة، ولا تزال المحكمة تبحث عن الدعم لإجراءين محددين، مبينين في الفقرتين ٤٦ و ٤٧ أدناه، سيساعدان في استبقاء موظفيها والاستعاضة عنهم.

٤٦ - أولاً، تؤمن المحكمة بأن من الأساسي النظر في توفير حافز استبقاء يشجع موظفيها الذين أمضوا مدة طويلة في خدمتها والمخلصين لها على البقاء في المحكمة. وسيكون الحافز، إن اعتمد، عبارة عن دفع مبلغ محدود للموظفين الذين عملوا بالمحكمة مدة تزيد على خمس سنوات دون انقطاع والذين يبقون إلى حين إلغاء وظائفهم. وفي عام ٢٠٠٨، أيدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية دفع حافز استبقاء (A/62/734، الفقرة ١٤). وشمل تقرير الأمين العام عن هذه المسألة عمليات حسابية تبين أن التكلفة النهائية لمدفوعات حافز الاستبقاء ستستوعب ما هو أكثر منها الوفورات المرتبطة بانخفاض معدلات دوران الموظفين من حيث انخفاض تكلفة التناوب، والزيادة في الإنتاجية والكفاءة (A/62/681، الفقرة ٤٣). وتبين أن منح الموظفين حافزاً مالياً مباشراً من أجل البقاء حتى تاريخ إلغاء وظائفهم له فعالية عالية في منظمات أخرى آخذة في تقليص حجمها. وعلى المدى الطويل، يُمثل استبقاء الموظفين ذوي الخبرة النهج الأكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة بالنسبة للمحكمة لأن تكلفة الاستعاضة عن الموظفين الذين يرحلون بأحرين أكبر من التكلفة المرتبطة بحافز الاستبقاء المقترح.

٤٧ - ثانياً، ومع اقتراب المحكمة من نهاية عملها، يجتهد أن يزداد بسرعة معدل تناقص عدد الموظفين إذا ما لم يتم اتخاذ إجراء فعال. ولذلك، من الضروري أن تكون لدى المحكمة آليات تسمح لها بأن تستعاض على نحو سريع وفعال عن الموظفين الذين يشغلون مناصب أساسية جداً. ومن حسن حظ المحكمة أنها استطاعت اجتذاب عدد من المتدربين الداخليين ذوي المؤهلات العالية، الذين يمكن للبعض منهم أن يكونوا مرشحين مثاليين لوظائف من الرتبة ف-٢. ويصدق هذا الأمر خصوصاً على الدوائر التي تشهد ارتفاع معدل التناقص في الموظفين المبتدئين والتي يلزم فيها وقت طويل كي يلم الموظفون الجدد بعمل الدوائر. ومن المؤسف أن المتدربين الداخليين لا يستطيعون في ظل الأنظمة الحالية، التقدم للوظائف في الفئة الفنية لمدة ستة أشهر بعد انتهاء فترة تدريبهم. ولذلك تحتاج المحكمة إلى استثناء من هذه الأنظمة كي تستخدم هذا المورد وتوسع دائرة المترشحين المؤهلين وذوي الخبرة. وسيكون لهذا الأمر أثر إيجابي مباشر على الإكمال السريع للمحاكمات والاستئنافات. ولن تكون

هناك أي عواقب مالية سلبية للاستثناء من قاعدة الستة أشهر، وسيكون على المتدربين السابقين التقدم للوظائف من خلال عملية انتقاء الموظفين الاعتيادية (نظام إنسبيرا). وأشار مكتب إدارة الموارد البشرية إلى أنه لا يعترض على الإطلاق على الاستثناء من شرط مرور ستة أشهر قبل الترشح للوظيفة بالنسبة للمتدربين كي يتسنى لهم التقدم لشغل وظائف في المحكمة.

٤٨ - وتجدد المحكمة مناشدة المجتمع الدولي التحلي ببعده النظر ومساعدتها على اتخاذ تدابير لاستبقاء موظفيها والاستعاضة عن المغادرين منهم. فكلما طال أمد هذه المشكلة، زادت مدة عمل المحكمة وزادت التكاليف التي سيتحملها المجتمع الدولي على المدى البعيد.

رابعاً - إحالة القضايا

٤٩ - أحالت المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ما مجموعه ٨ قضايا، تشمل ١٣ متهما من الرتب المتوسطة أو الدنيا، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى تخفيض كبير في عبء عمل المحكمة الإجمالي، وهو ما أتاح إمكانية الوصول بالقضايا الخاصة بأعلى القادة رتبة إلى مرحلة المحاكمة في أقرب وقت ممكن. وأسهمت أيضاً إحالة هذه القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية في إقامة علاقات بين المحكمة وأجهزة القضاء الوطنية في دول يوغوسلافيا السابقة وتعزيز قدرات تلك الهيئات القضائية على مقاضاة ومحكمة مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

٥٠ - واتخذت القرارات المتعلقة بإحالة القضايا مجلس إحالة عين خصيصاً لهذا الغرض، وجرى في بعض الحالات الطعن في تلك القرارات. ونتيجة لذلك، أُحيل ١٠ متهمين إلى البوسنة والهرسك و متهمان إلى كرواتيا و متهم واحد إلى صربيا. ورُفضت طلبات إحالة أربعة متهمين نظراً لمستوى مسؤوليتهم وجسامته الجرائم المتهمين بارتكابها، وهو ما استلزم نظر المحكمة في قضاياهم. وقد أُتيح أقصى مجال للإحالة. وبالتالي لم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقاً لمعايير الأقدمية في الرتب التي حددها مجلس الأمن.

٥١ - ومن بين الـ ١٣ متهما الذين أُحيلوا إلى هيئات قضائية وطنية، تم إنجاز الإجراءات القضائية ضد ١٢ منهم. وعُلِّقت إجراءات محاكمة فلاديمير كوفاتشيفيتش إلى أن تُحدد محكمة كرايفو الابتدائية في صربيا ما إذا كانت حالته تسمح بمثوله أمام المحكمة. ويواصل الادعاء رصد هذه القضية بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

خامسا - التوعية

٥٢ - أدى القبض على راتكو ملاديتش وغوران حاجيتش مؤخرا، وهما المهربان الأخيران، إلى تركيز الانتباه الدولي والإقليمي على المحكمة وإلى تجدد الاهتمام بالدور الذي تؤديه في جهود العدالة الانتقالية في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وعمل برنامج التوعية على نحو دؤوب في المنطقة للتوعية بإنجازات المحكمة وغرس الإحساس لدى المجتمعات المحلية بأن هذه الإنجازات ملك لها.

٥٣ - وكثّف برنامج التوعية جهوده لتقريب المحكمة من المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. ونظّمت المكاتب الميدانية في سراييفو وبلغراد وزغرب وبريشتينا عددا من المناسبات، على مستوى المجتمعات المحلية، مع الشباب وأعضاء المجتمع المدني والضحايا، وواصلت إقامة الاتصالات وتوفير معلومات صحيحة إلى وسائل الإعلام المحلية. ووُضع نهج أكثر انتظاما للتنسيق مع المجتمع المدني المحلي من خلال عقد اجتماعات شهرية مع المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في المنطقة، وهو ما ضمن تحسين تدفق المعلومات والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة المشتركة.

٥٤ - وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ العديد من أنشطة التوعية الأخرى. فقد جاء نحو ٢٠٠ شخص من سكان المنطقة إلى المحكمة في زيارات دراسية، حيث اطلعوا بعمق على عمل المحكمة. وأقام برنامج التوعية شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتنظيم مناقشات بشأن تراث المحكمة، واستقدام محامين شباب من المنطقة للعمل كمتدربين في المحكمة. وبعد تنظيم برامج زيارات ناجحة في ١٥ مدرسة ثانوية في كوسوفو، تلقى البرنامج دعما سخيا من أجل توسيع مشروعه الخاص بتثقيف الشباب ليشمل مدارس في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، وكذلك لمواصلة جهوده في كوسوفو. ووافقت وزارتا التعليم في البوسنة والهرسك وصربيا على أن يعقد البرنامج جلسات عرض في مدارس ثانوية في هذين البلدين.

٥٥ - وظل موقع المحكمة الشبكي المتعدد اللغات، المصمم على أحدث طراز، أحد أقيم أدوات برنامج التوعية، حيث إن ٢١ في المائة من زواره هم من يوغوسلافيا السابقة. وكان شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ شهر تحطيم رقم قياسي بما يفوق ٤٢٠.٠٠٠ صفحة مُطالعة في الموقع الإلكتروني للمحكمة، وهو المجموع الشهري الأعلى على الإطلاق منذ تشغيل الموقع في عام ٢٠٠٨. وأطلق برنامج التوعية زاوية جديدة على الشبكة متعلقة بالمساعدة القانونية ومحاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي، وقام بإنتاج وتوزيع فيلم وثائقي طويل معنون "العنف الجنسي وانتصار العدالة"، تم الترويج له في مناسبات نظمت في بلدان المنطقة وفي

لاهاي. وما فتئت أعداد المشتركين في صفحتي المحكمة على موقعي تويتر ويوتيوب في يوغوسلافيا السابقة تزداد باستمرار منذ أن بدأ البرنامج استخدامهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وهو ما يؤكد أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي هو أحد أنجح قرارات المحكمة في مجال الاتصال. ويدلل على هذا النجاح أن المحكمة لديها الآن أكثر من ١٩٠٠ متتبع على موقع تويتر، ٩٠٠ منهم انضموا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأنه جرى تسجيل أكثر من ٥٣٠.٠٠٠ مطالعة على موقع يوتيوب، ٣٩ في المائة منها أتت من المنطقة.

٥٦ - ويعتمد برنامج التوعية على التمويل الخارجي من أجل مواصلة التواصل مع الجمهور في يوغوسلافيا السابقة. وستكفل مساهمة قدمتها المفوضية الأوروبية استمرار وجود برنامج التوعية حتى نهاية عام ٢٠١٢، كما قدّمت حكومة فنلندا دعماً سخياً لمشاريع توعية الشباب. وتونه المحكمة أيضاً بما قدّمته بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى صربيا من دعم سخي وتعاون. لكن ثمة حاجة إلى المزيد من الأموال لتنفيذ مشاريع محددة متوخى تنفيذها في المستقبل. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥، الذي كررت فيه الجمعية تأكيد أهمية تنفيذ برنامج فعال للتوعية وشجعت فيه الأمين العام على مواصلة بحث التدابير الكفيلة بجمع التبرعات الكافية، ستتصل المحكمة، في الأشهر المقبلة، بالدول والجهات المانحة الأخرى لطلب المزيد من الدعم.

سادسا - الضحايا والشهود

٥٧ - دُعي أكثر من ٦٩٠٠ شاهد مع مرافقيهم من جميع أنحاء العالم للمثول أمام المحكمة. ومعظم الشهود هم من أماكن مختلفة ونائية في يوغوسلافيا السابقة. وما كان لتلك المحاكمات أن تُعقد وكان الإفلات من العقاب قد ساد لولا شجاعة أولئك الشهود في التقدم للإدلاء بشهاداتهم. ومع ذلك فقد واجه العديد منهم مجموعة من الصعوبات الناجمة عن قراراتهم بالإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة، فضلا عن معاناتهم والخسارة التي كان عليهم تحملها خلال النزاعات التي شهدتها المنطقة. وببساطة فإن الموارد المتاحة للمحكمة لا تكفي لتلبية احتياجات هؤلاء الشهود.

٥٨ - ويملك ضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة بموجب القانون الدولي الحق في الحصول على التعويض عن الجرائم المرتكبة بحقهم. وقد دُعي مجلس الأمن، في التقارير السابقة، إلى إنشاء صندوق استئماني لضحايا الجرائم الواقعة ضمن ولاية المحكمة، وإلى النظر في الأساس القانوني لتلك التعويضات، بما في ذلك إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإحرام والتعسف في استعمال السلطة (قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠). وتلقت

المحكمة عددا كبيرا جدا من الردود الإيجابية على تلك المبادرة من ضحايا الفظائع التي اقترفت أثناء التفكيك المدمر ليوغوسلافيا السابقة في تسعينات القرن الماضي.

٥٩ - وما فتئت المحكمة تتخذ مبادرات لوضع نظام لتقديم المساعدة والدعم للضحايا، ولذلك، فهي تقيم شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة من أجل الاسترشاد بتوجيهاتها في اتخاذ تدابير وخيارات متصلة بالمساعدة تكون مناسبة وممكنة من أجل توفير تمويل لدعم تلك التدابير. وتهيب المحكمة بمجلس الأمن أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لدعم تلك المبادرات، وتشدد على أن هذه المبادرات لن تفرض أي التزامات على الدول بتوفير التمويل، ولكنها تتوقع الحصول على تبرعات. وإنشاء صندوق استئماني لضحايا الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة يجعل وضع المحكمة أقرب إلى حد ما من وضع المحكمة الجنائية الدولية، التي يوجد لديها بالفعل صندوق استئماني للضحايا الذين تُعنى بهم. وليس بمقدور المحكمة، إذ ما تم الاكتفاء بما تصدره من أحكام، إحلال السلام والمصالحة في المنطقة: إذ ينبغي أن تُستكمل المحاكمات الجنائية بوسائل انتصاف أخرى كيما يتحقق سلام دائم، ومن هذه الوسائل التعويض المناسب للضحايا عن معاناتهم.

سابعاً - تعاون الدول مع المحكمة

٦٠ - يمثل إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران حاجيتش تسليمهما إلى المحكمة، وهو حدث فارق في مسيرة عمل المحكمة، ولم يعد هناك هاربون من عدالة المحكمة. وقد جاء هذا نتيجة سنوات من الجهود التي بذلتها الدول للعثور على هذين الهاربين السابقين وتسليمهما إلى المحكمة لكي تُباشر ضدهما الإجراءات القضائية.

ثامناً - آلية تصريف الأعمال المتبقية

٦١ - في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدر الأمين العام تقريره عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتمل أن توضع فيها محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومقر آلية (آلبيتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258). وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أبلغ الأمين العام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإقرار مجلس الأمن للتوصيات الواردة في التقرير، وطلب أن تمثل المحكمة للتوصية الواردة في الفقرة ٢٥٩ (م) وأن تقدم تقريراً تفصيلياً عن تنفيذها للمهام المبينة في الفقرة ٢٥٩ (ل).

٦٢ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) الذي قرر فيه إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بفرعين،

أحدهما للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ويبدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، والآخر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ويبدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٦٣ - ويرد فيما يلي موجز للعمل الجاري الاضطلاع به لإنهاء عمل المحكمة وكفالة الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

نقل المهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٦٤ - أنشأت المحكمة لجنة توجيهية لآلية تصريف الأعمال المتبقية لتحديد مجالات العمل فيما يتصل بنقل المهام من المحكمة إلى الآلية، بالتنسيق مع كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، وقسم إدارة المحفوظات والسجلات، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن. وجرى النظر في عوامل عديدة لدى التخطيط لبدء عمليات الآلية ونقل المهام، بما في ذلك الموارد وإجراءات العمل اللازمة لممارسة المهام القضائية ومهام الادعاء المنقولة إلى الآلية، والمصالح المؤسسية الطويلة الأجل للآلية والآثار المترتبة في الميزانية، وضرورة كفالة مواصلة تقديم الدعم والمساعدة للمحكمتين وهما تعملان على إنجاز ولايتهما.

التقليص التدريجي للملاك الوظيفي

٦٥ - بالرغم من تمديد بعض الوظائف عقب اعتماد التقديرات المنقحة للميزانية في نهاية عام ٢٠١٠، لا تزال عملية تقليص عدد الوظائف مستمرة. وباستخدام عملية استعراض مقارنة، جرت مزامنة تواريخ انتهاء عقود عمل موظفين محددتين مع تواريخ إلغاء وظائفهم. وتسعى المحكمة جاهدة إلى الحد من حالات ترك الموظفين للخدمة عن طريق إدارة عملية إلغاء الوظائف بالاقتران مع التناقص الطبيعي. وقد أُنجزت للتو عملية الاستعراض المقارن لخفض الوظائف في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وبإجراء تلك العملية في أقرب فرصة ممكنة، زُوّد الموظفون بأقصى قدر من الأمن التعاقدى يتيح التخطيط المالي الحصيف.

ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٦٦ - عملت المحكمة، بالإضافة إلى تقدير ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوضع مقترحات ميزانية لينظر فيها مكتب الشؤون القانونية. ونُظر في ميزانية كل من المحكمتين والآلية ككل متكامل. ومن الجوانب المهمة لهذه العملية تحديد مهام لنقلها من المحكمتين إلى الآلية وإجراء تحليل للمهام التي يمكن إدماجها. واستمرت طيلة تلك العملية المشاورات مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبعد اتخاذ

القرارات النهائية بشأن المقترحات التي وضعتها المحكمتان، قدم مكتب الشؤون القانونية الميزانية المقترحة لآلية تصريف الأعمال المتبقية إلى مكتب المراقب المالي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١.

القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

٦٧ - بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، أنجزت المحكمتان مشروعاً ضخماً يهدف إلى إعداد مشروع للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لكي تعتمد آلية تصريف الأعمال المتبقية. وانطوت المرحلة الأولى لذلك المشروع على إعداد مشروع أول للقواعد. وفي المرحلة الثانية قام قضاة وقلم كل المحكمتين وهيئة الادعاء ورابطتا محامي الدفاع فيهما بالتعليق على المشروع؛ وأخذت التعليقات في الاعتبار أثناء إعداد مشروع ثانٍ للقواعد. وفي المرحلة الثالثة، وافق رئيسا المحكمتين على المشروع وتمت إحالته إلى مكتب الشؤون القانونية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١.

المباني والاتفاق مع الدولة المضيفة

٦٨ - حدد مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) مقرّي فرعي آلية تصريف الأعمال المتبقية في كل من لاهاي وأروشا. ومن أجل تيسير اتخاذ قرار بشأن المباني المناسبة للآلية وللمحفوظات المتجاورة في موقع واحد، فقد طُلب إلى المحكمتين تقديم خيارات مفصلة للمقرّين الدائمين مشفوعة بتقدير للتكاليف. ومساعدة مكتب الشؤون القانونية على التفاوض بشأن التوصل لاتفاقيين مناسبين بشأن مقرّي الفرعين مع الدولتين المضيفتين. وقد عُقدت بالفعل اجتماعات بين المحكمة وحكومة هولندا، ويجري حالياً تحديد مواقع يمكن اتخاذها مقراً للآلية.

أمن المعلومات ونظام الاطلاع على سجلات المحكمة والآلية

٦٩ - اجتمع الفريق العامل المشترك المعني بالاستراتيجية المتعلقة بالمحفوظات، يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، في مقر المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وفي ذلك الاجتماع، تعاون ممثلو كلتا المحكمتين وقسم إدارة المحفوظات والسجلات ومكتب الشؤون القانونية في الشروع في وضع نظام لأمن المعلومات والاطلاع على سجلات المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وأعدت المحكمتان نشرة جديدة للأمين العام لهذه الأغراض وقدمتها إلى مكتب الشؤون القانونية للموافقة عليها. واجتمع الفريق المشترك المعني بالاستراتيجية المتعلقة بالمحفوظات مرة أخرى في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في مقر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وناقش المشاركون الخطوات اللازمة لنقل مهمة إدارة

المحفوظات والسجلات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك تسريع اعتماد نشرة الأمين العام، ووضع الصيغة النهائية لسياسات الاحتفاظ بجميع سجلات المحكمتين، وتلقي الدعم التقني.

وضع سياسات الإبقاء على السجلات وحفظها

٧٠ - تتعاون وحدة إدارة المحفوظات والسجلات التابعة للمحكمة مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات على إعداد جداول للإبقاء على السجلات الموضوعية لجميع هيئات المحكمة الثلاث. ويُتوقع إنجاز هذا العمل بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٧١ - وتقرر في اجتماع الفريق العامل المشترك المعني بالاستراتيجية المتعلقة بالمحفوظات الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١١ الموافقة بين جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بحفظ السجلات والمستخدمه حاليا في المحكمتين وتحديد السياسات والإجراءات اللازمة للآلية. وبعثت المحكمة بقائمة مؤقتة بالسياسات المتعلقة بحفظ السجلات التي تنتهجها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات في ١ آذار/مارس ٢٠١١.

إعداد السجلات الرقمية لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٧٢ - بعد صدور موافقة لجنة المقرر للفقود في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أبرمت المحكمة عقدا مع شركة ممنون لخدمات المحفوظات (Memnon Archiving Services) بدأ سريانه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لرقمنة ما تبقى دون رقمنة من تسجيلاتها السمعية - البصرية لجلسات المحكمة. وقد أحرز تقدم كبير في عملية رقمنة تلك التسجيلات. وتقدمت المحكمة بطلب لتزويدها بخيار الاستمرار لسنة إضافية بموجب العقد من أجل كفالة مواصلة الجهود الرامية إلى إنجاز عملية رقمنة المواد السمعية - البصرية خلال عام ٢٠١١. ويوجد أيضا خيار الاستمرار لمدة سنة ثانية في إطار العقد الحالي. وتقوم المحكمة أيضا بإعداد دراسة جدوى لمعالجة مسألة رقمنة المواد بعد انتهاء الجدول الزمني المتوقع بموجب العقد المبرم مع شركة ممنون.

٧٣ - وتعاقبت المحكمة مع استشاري متخصص لتقديم المشورة إليها بشأن وضع وتنفيذ استراتيجية للحفظ الرقمي، تضمن أصالة سجلات المحكمة ومحفوظاتها الرقمية وموثوقيتها وجدواها، وتكفل المحافظة عليها وحمايتها وإمكانية الاطلاع عليها، وصلاحياتها للاستعمال في المستقبل. والهدف على المدى الأطول هو جمع المعلومات من أجل وضع استراتيجية للحفظ الرقمي متعلقة بآلية تصريف الأعمال المتبقية. ويُتوقع أن يقدم الاستشاري تقريره بحلول نهاية عام ٢٠١١.

إعداد المحفوظات الورقية لنقلها إلى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية

٧٤ - تعاقبت المحكمة مع استشاري متخصص لاستقصاء وتقييم حالة المواد المطبوعة في مجموعتين رئيسيتين، وهما مجموعة الأدلة التابعة للمدعي العام ومجموعة سجلات الدعاوى القضائية التابعة لقلم المحكمة، وللتوصية بتدابير لحفظ وصيانة تلك المواد. ويقوم موظف شؤون المحفوظات بالمحكمة باستعراض التوصيات وإعداد خطة للتنفيذ.

استعراض الاتفاقات

٧٥ - يجري حالياً استعراض جميع الاتفاقات التي أبرمتها المحكمة مع الدول والهيئات الدولية الأخرى لتحديد ما إذا كانت بحاجة إلى أن تظل نافذة عندما تبدأ آلية تصريف الأعمال المتبقية عملها، وعند الاقتضاء، ما إذا كانت تحتاج إلى تعديل لتلبية الاحتياجات المحددة لهذه الآلية.

٧٦ - ويقوم قسم الخدمات العامة، بالتعاون مع قسم المشتريات، منذ فترة بالتخطيط لعقود الخدمات والتوريد مع الكيانات الخاصة بما يتماشى مع تقليص حجم المحكمة وإغلاقها المرتقب. ولا توجد خطط لتمديد أي من تلك العقود إلى ما بعد تاريخ الإغلاق المتوقع. واعتمدت المحكمة، حيثما أمكن، تمديدات اختيارية تتيح لها المرونة اللازمة لمواصلة تلقي الخدمات المطلوبة. ويشمل ذلك عقود إيجار مباني المحكمة وعقود المرافق العامة.

مراكز المعلومات

٧٧ - في أعقاب المهمة التي قامت بها رئيسة الدوائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة، أنشأ الرئيس الفريق العامل الاستشاري غير الرسمي المعني بإنشاء مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة، والذي يتألف من ممثلين عن حكومات المنطقة، لتمكين السلطات الوطنية من القيام على نحو أفضل بتحديد ما إذا كانت تستصوب إنشاء مراكز للمعلومات على أراضيها، والقيام إن كان الأمر كذلك بوضع رؤية لهذه المراكز يتم تطويرها من خلال المشاورات مع المجتمع المدني في المنطقة. ودعي ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة إلى المشاركة في هذا الفريق العامل بصفة مراقبين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل في برادو، سلوفينيا، وحددت خلاله الخطوات العملية لنقل هذا المشروع إلى حيز الواقع. وتقوم المحكمة منذ ذلك الحين بتعميم مسودة مقترح بمشروع لإنشاء هذه المراكز على الأعضاء والمراقبين في الفريق العامل لإبداء تعليقاتهم، وأنهت مشاورات بشأن هذا

المقترح مع منظمات غير حكومية في المنطقة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١ استضافت حكومة سويسرا حلقة عمل في المنطقة للأعضاء والمراقبين في الفريق العامل جمعت خبراء من مختلف البلدان من العاملين في مجال المحفوظات وحقوق الإنسان لتبادل تجاربهم. وخلال هذه الحلقة الدراسية، قدّم موظفو برنامج التوعية التابع للمحكمة تقريرا إلى الفريق العامل عن الملاحظات التي وردتهم من المنظمات غير الحكومية. واستنادا إلى المناقشات وحلقة العمل، تقرّر أن أفضل طريقة لبناء للمضي قدما هي أن تعمل المحكمة بشكل ثنائي مع كل دولة معنية لصياغة مقترح مشروع يناسب الاحتياجات الخاصة لتلك الدولة. ومتى جرت هذه المناقشات، سيعقد اجتماع مشترك للفريق العامل لمناقشة مقترح المشروع.

تاسعا - تراث المحكمة وبناء القدرات

٧٨ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعطت المحكمة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة إشارة البدء الرسمية لمشروع مشترك مدته ١٨ شهرا هو مشروع إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب، وذلك في بلغراد. ويهدف المشروع إلى تيسير نقل المعارف المؤسسية والمهارات المتخصصة التي تنفرد بها المحكمة إلى الهيئات القضائية في المنطقة وإلى كفاءة إمكانية اطلاع تلك الهيئات على المواد ذات الصلة للمحكمة في شكل يسهل استعماله. وأصبح المشروع الذي تبلغ تكلفته ٤ ملايين يورو ممكنا بفضل تمويل سخّي قدّمه الاتحاد الأوروبي. ونفذت المحكمة ثلاثة من عناصر المشروع من بينها محاضر جلسات معيّنة للمحكمة باللغات المحلية للمنطقة، وترجمة محتويات أداة البحث في الاجتهاد القضائي لدائرة الاستئناف بالمحكمة إلى اللغة البوسنية/الصربية/الكرواتية، وتدريب أخصائيين قانونيين على كيفية الاطلاع على سجلات المحكمة والبحث فيها. وأُنجز أكثر من ٦٠ ٠٠٠ صفحة من المحاضر الحرفية، وتُرجم نحو ٢٠٠ ٠٠٠ كلمة من محتويات أداة البحث المذكورة وتم رفعها إلى الموقع الشبكي للمحكمة، وتلقّى ١٥٧ من الأخصائيين القانونيين في السلطات القضائية الإقليمية التدريب على كيفية الدخول إلى مواد المحكمة المتاحة للاطلاع العام والبحث فيها.

٧٩ - وقدّمت المحكمة خبراتها لعناصر المشروع التي يديرها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك وضع مقرر دراسي في مجال القانون الإنساني الدولي مصمم ليناسب الإطار القانوني لكل قضاء وطني، ونشر دليل يضم الممارسات الأكثر فعالية التي يستخدمها محامو الدفاع أمام المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك قضاة المحكمة في اجتماع للأقران عُقد في بودفا، الجبل الأسود، مع زملائهم من المنطقة. وتبادل المدعون العامون للمحكمة ونظراؤهم الوطنيون في المنطقة

التجارب خلال اجتماع للأقران عُقد في سكوبيه. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، شارك قضاة المحكمة أثناء الاحتفالية الختامية الرسمية للمشروع التي عقدت في سرايفو، في لقاء نهائي للأقران مع زملائهم من كافة أنحاء المنطقة.

٨٠ - ولا تزال المحكمة تسعى إلى إيجاد وسائل تكفل بها نقل خبراتها وإتاحة سجلاتها للنظر في المناطق بالألبانية في المنطقة. وقدمت حكومة سويسرا تمويلا سخيا لإعداد ترجمة باللغة الألبانية للدليل المحكمة للممارسات المستحدثة، الذي وضعته المحكمة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة والذي يقدم وصفا شاملا لممارسات تسيير العمل التي استُحدثت في المحكمة منذ إنشائها. ومن المقرر أن تنجز ترجمة الدليل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتسعى المحكمة أيضا للحصول على تمويل لإصدار المحاضر الحرفية ذات الصلة باللغة الألبانية.

٨١ - وستقوم المحكمة، بعد أن شجعتها النتائج المثمرة التي حققها المؤتمر المعني بتقييم تراث المحكمة، الذي درس بعض جوانب هذا التراث، ولا سيما في يوغوسلافيا السابقة، بعقد مؤتمر ثان في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، يُعنى بالتراث العالمي للمحكمة. وسيستقطب مؤتمر التراث العالمي لقيفاً من كبار الشخصيات الأكاديمية، والقضاة والممارسين الدوليين، وممثلي الدول وأعضاء المجتمع المدني من أجل دراسة أثر عمل المحكمة على القانون الإنساني الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، وكذلك إمكان تشكيل اجتهادات المحكمة لمستقبل العدالة العالمية والنهوض بحقوق الإنسان. ومن المواضيع التي ستناقش خلال هذا المؤتمر: أثر الاجتهادات الموضوعية للمحكمة على تجلية القانون الإنساني الدولي العرفي؛ والتفاعل بين إجراءات القانون العام وإجراءات القانون المدني في عمل المحكمة: الكفاءة والإنصاف في المحاكمات الدولية المعقدة؛ وأثر عمل المحكمة على مستقبل العدالة العالمية والنهوض بحقوق الإنسان وإعمالها؛ وإسهام اجتهادات المحكمة في توضيح الجرائم الرئيسية المتمثلة في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن المتوقع أن يشارك في هذا المؤتمر نحو ٣٥٠ شخصا، منهم بعض من أبرز العلماء والممارسين في مجال القانون الدولي الجنائي والإنساني. وأُتيح عقد هذا المؤتمر بفضل سخاء حكومات هولندا ولكسمبورغ وسويسرا وجمهورية كوريا، فضلا عن بلدية لاهاي ومبادرة توفير العدالة للمجتمعات المفتوحة.

عاشرا - خاتمة

٨٢ - يُظهر هذا التقرير التزام المحكمة الثابت بتعجيل وتيرة إجراءاتها في إطار الامتثال الكامل لمعايير المحاكمة وفق الأصول القانونية. وكان لا بد من تعديل بعض التقديرات

المتعلقة بإنجاز الإجراءات في ضوء عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة. وقد اتخذت المحكمة، بأقصى قدر مستطاع، تدابير ترمي إلى خفض تأثير هذه العوامل على إجراءاتها إلى أدنى حد.

٨٣ - وحلّف تناقص عدد الموظفين أثرا كبيرا على وتيرة سير إجراءات المحكمة. ولا يمكن التشديد بالقدر الكافي على ضرورة اتخاذ تدابير للمساعدة في استبقاء الموظفين في هذه المرحلة الحرجة من وجود المحكمة. فبدون اتخاذ تدابير عملية وفعالة لاستقدام الموظفين واستبقائهم، سترداد الحالة سوءا، وعلى مجلس الأمن أن يتوقع رؤية مزيد من التقديرات المعدلة مستقبلا كنتيجة مباشرة لتناقص عدد الموظفين.

٨٤ - وقد نجحت المحكمة في محاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، مما يوجه رسالة واضحة لا لبس فيها بأن الإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الجرائم هو أمر لن يتم التهاون معه. وتشجع المحكمة أيضا مجلس الأمن على تقديم الدعم للمؤسسات القضائية في منطقة يوغوسلافيا السابقة في مواصلة العمل الذي بدأه كل من المحكمة والمجلس. وقد عززت المحكمة سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة وفي المجتمع العالمي على نطاق أوسع بما حققته من توازن بين الحاجة إلى تعجيل إجراءاتها والحرص الشديد على حقوق المتهمين وبما قدمته من مساعدة في تعزيز قدرة دول يوغوسلافيا السابقة على محاكمة مرتكبي الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي في محاكمها.

المرفق الثاني

تقرير سيرج برامرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة،
المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

٣٠	أولا - لمحة عامة
٣١	ثانيا - الانتهاء من المحاكمات والطعون/الاستئنافات
٣١	ألف - إدارة موارد مكتب المدعي العام بشكل فعال
٣٢	باء - آخر ما استجد على التقدم في سير المحاكمات
٣٧	جيم - معلومات مستكملة عن سير الاستئنافات
٣٨	دال - قضايا انتهاك حرمة المحكمة
٣٩	هاء - أوامر السماح بالاطّلاع
٤٠	ثالثا - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام والتعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة
٤٠	ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام
٤٤	باء - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب
٤٥	جيم - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام
٤٥	رابعا - دعم مكتب المدعي العام لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في المحاكم الوطنية
٤٦	ألف - الاطلاع على المعلومات في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وسجلات قضايا المحكمة
٤٦	باء - نقل الخبرة
٤٧	خامسا - تقليص مكتب المدعي العام والتحضير للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
٤٧	ألف - تقليص مكتب المدعي العام بعد انتهاء أنشطة المحاكمات
٤٨	باء - التحضير لآلية تصرف الأعمال المتبقية
٤٨	سادسا - خاتمة

أولا - ملحة عامة

١ - يقدم المدعي العام هذا التقرير، السادس عشر، عن استراتيجية الإنجاز الذي يغطي التطورات التي حدثت في الفترة الممتدة من ١٧ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

٢ - شكل إلقاء القبض على الهاربين المتبقيين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في هذه الفترة المشمولة بالتقرير تطوراً هاماً طال انتظاره. فقد اعتقلت السلطات الصربية راتكو ملاديتش - الهارب من عدالة المحكمة منذ ١٦ عاماً - في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١. واعتقلت السلطات الصربية غوران حاجيتش - الهارب من عدالة المحكمة منذ ٧ أعوام - في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١. وأصبح لدى ضحايا الجرائم المنسوبة إلى ملاديتش وحاجيتش فرصة طال انتظارها للانتصاف. وبالنسبة إلى المحكمة، يزيل إلقاء القبض على هذين الهاربين إحدى العقبات الأخيرة أمام إحراز النجاح في إنجاز الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن.

٣ - ومما لا شك فيه أن القبض على هذين الهاربين يشكل تطوراً إيجابياً بالنسبة إلى المحكمة والعدالة الجنائية الدولية عموماً. إلا أن بعض الأسئلة لا تزال قائمة بشأن كيفية تمكن الهاربين من النجاح في الفرار من وجه العدالة طيلة كل هذه الفترة. ويتوقع المدعي العام من حكومة صربيا أن ترد على هذه الأسئلة على وجه السرعة.

٤ - ونظراً لعدم وجود هاربين من عدالة المحكمة بعد الآن، فقد تمكن مكتب المدعي العام من التركيز بشكل كامل على عمله الأساسي، وهو البت في القضايا والاستئنافات المتبقية. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك قضيتان في المرحلة التمهيديّة (ملاديتش وحاجيتش)؛ وقضيتان في مرحلة عرض أدلة الادعاء (هاراديناوي وآخرين) (إعادة محاكمة) و كاراجيتش)؛ وثلاث قضايا في مرحلة عرض أدلة الدفاع (ستانيشيتش وجوبليانين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش وتوليمير)؛ وفي إحدى القضايا، انتهى كل من الادعاء والدفاع من عرض أدلة (شيشيلي)؛ وكانت هناك قضية واحدة تنتظر صدور الحكم على مستوى الدائرة الابتدائية (برليتش وآخرون). وفضلاً عن ذلك، هناك ست قضايا قيد الاستئناف (شاينوفيتش وآخرون، ولو كيتش ولو كيتش وبوبوفيتش وآخرون، ودورديفيتش، وغوتوفينا، وبيريشيتش).

٥ - وقد تحقق التقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام نحو إنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف التي يتولاها على الرغم من المعدلات المثيرة للقلق لتناقص عدد الموظفين وغياب التمويل من أجل استقدام موظفين للعمل في فريقي المحاكمة التابعين للمكتب والمعنيين بقضيتي ملاديتش وحاجيتش. وقد أعد مكتب المدعي العام حلولاً مؤقتة لهذه المشاكل بتوخي المرونة في استخدام موارده ودعوة الموظفين إلى الاضطلاع بمسؤوليات إضافية.

ولا يزال المكتب مدينا بالفضل لموظفيه المتفانين الذين يواصلون، ضمانا لنجاح المحكمة، تحمل أعباء عمل تفوق ما هو متوقع عادة. ويجب إيجاد حلول أكثر استدامة على المدى الأطول، كما يلزم اتباع نُهج مبتكرة لوقف موجة تناقص عدد الموظفين.

٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح يساور مكتب المدعي العام قلق متزايد إزاء التصرفات المنتهكة لحرمة المحكمة والتصرفات الأخرى التي تقوض نزاهة الإجراءات القضائية للمحكمة. وبوجه خاص، وعلى الرغم من أوامر المحكمة وعقوباتها، فقد انتهك المتهم فويسلاف شيشيلي بصورة متكررة السرية المكفولة للشهود بأن كشف عن معلومات تحدد هويتهم، وأعرب صراحة عن عزمه على مواصلة القيام بذلك. وشهدت إعادة المحاكمة في قضية هاراديناي صعوبات لتأمين حضور شهود رئيسيين وإدلائهم بشهادتهم. ويتعين إيجاد حلول عاجلة في هذا الشأن.

٧ - ومع انتقال المحكمة إلى المرحلة النهائية من عملياتها، يزيد مكتب المدعي العام من تركيزه على الانتقال إلى محاكمات محلية لجرائم الحرب. ويتولى فريق الانتقال، بتوجيه من المدعي العام، الإشراف على الجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز قدرة المؤسسات القضائية الوطنية على التصدي بفعالية للحجم الكبير لقضايا جرائم الحرب التي لا يزال يتعين مقاضاة مرتكبيها في المنطقة. ومع أن المكتب أرسى علاقات عمل فعالة مع مكاتب الادعاء الوطنية، لا تزال هناك شواغل كبيرة بشأن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، ولا سيما في البوسنة والهرسك. وفضلا عن ذلك، يجب أن يجري تحسين التعاون الإقليمي بين الدول بصورة عاجلة لتخطي الحواجز المستحكمة أمام إرساء المساءلة عن فظائع الحرب. ويعتبر الفشل في إلقاء القبض على رادوفان ستانكوفيتش - الذي هرب من الحجز الاحتياطي في فوتشا منذ أكثر من أربعة أعوام - مثالا مثيرا للقلق على المشاكل التي لا تزال قائمة.

ثانيا - الانتهاء من المحاكمات والطعون/الاستئنافات

ألف - إدارة موارد مكتب المدعي العام بشكل فعال

٨ - في الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب المدعي العام في تخصيص موارده على نحو مرن وموجه نحو إيجاد الحلول للتغلب على الصعوبات التي قد تهدد، لولا ذلك، إنجاز ولايته. ومع استمرار الشعبة الابتدائية في إلغاء وظائف متعلقة بالمحاكمات عند الانتهاء من الدعاوى، أخذت شعبة الاستئناف تقدم الدعم في النهوض بعدد من المهام الأساسية المتصلة بالمحاكمات. وتشمل هذه المهام تلخيص القرارات الموضوعية والإجرائية موضع الاهتمام وإبلاغها لأفرقة المحاكمات التابعة للمكتب، والإشراف على اختيار المتدربين الداخليين

في المكتب وإلحاقهم بالعمل، وإدارة الاجتماعات التي يعقدها المستشارون القانونيون. وقد ساعدت شعبة الاستئناف أيضا أفرقة المحاكمات التابعة للمكتب في تقديم إحاطات عن المسائل القانونية الرئيسية، وإعداد المذكرات النهائية للمحاكمة والعرائض الختامية، والقيام بالأعمال التي لا تقبل التأخير، كالكشف عن المواد.

٩ - وحتى تاريخه، نجح مكتب المدعي العام في الوفاء بالتزاماته المتصلة بقاعة المحكمة في ما تبقى له من محاكمات وإجراءات استئناف، رغم وجود عدد من التحديات الهامة. ومن هذه التحديات، عدم وجود تمويل من الميزانية لتأمين موظفين لفريقي المحاكمة التابعين للمكتب والمتفرغين لقضيتي ملاديتش وحاجيتش. وإلى أن تتوافر الأموال (طلب الحصول على تمويل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣)، أهاب المكتب بالموظفين المكلفين بمحاكمات أخرى تولى الأعمال اللازمة لإحراز تقدم في التحضيرات التمهيدية لهاتين القضيتين. كما كُلف موظفون بشعبة الاستئناف بالمساعدة في التحضيرات لقضيتي ملاديتش وحاجيتش، لتخفيف العبء عن أفرقة المحاكمات التابعة للمكتب التي يتحمل أعضاؤها أعباء مزدوجة ثقيلة. وأعد مكتب المدعي العام قوائم بالموظفين المؤهلين لكفالة قدرته على إيجاد حل سريع للنقص في عدد موظفيه المعنيين بقضيتي ملاديتش وحاجيتش فور توافر التمويل.

١٠ - ومن التحديات الأخرى التي واجهها مكتب المدعي العام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ارتفاع معدلات التناقص في أعداد الموظفين. وتُجمع أفرقة المحاكمات التابعة للمكتب على الاستفادة بأنها تواجه مشاكل خطيرة مرتبطة بمغادرة موظفين رئيسيين للمكتب في أوج المحاكمات. كما أن النقص في عدد الموظفين الذين يقدمون المساعدة في عمليات البحث الإلكترونية المتعلقة بالكشف عن المواد وفي أداء مهام دعم المحاكمات والدعم اللغوي يؤثر في قدرة المكتب على الاستجابة سريعا للطلبات الواردة من أفرقة الدفاع ودوائر المحكمة. ولمواجهة الآثار المرتبطة بتناقص عدد الموظفين، يُضطر من تبقى من الموظفين إلى تحمل أعباء إضافية. وهذه الحالة ليست مستدامة على المدى الأطول، ويتعين إيجاد حلول أكثر دواما.

باء - آخر ما استجد على التقدم في سير المحاكمات

١ - برليتش وآخرون

١١ - انتهت المحاكمة في هذه القضية في آذار/مارس ٢٠١١. ولا تزال الدائرة الابتدائية تعكف على إعداد حكمها الذي لا يُتوقع صدوره قبل حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢ - شيشيلي

١٢ - تشارف المحاكمة الآن على مرحلتها النهائية. ففي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١، قرر شيشيلي عدم تقديم مرافعة دفاع. ويُتوقع أن تُختتم المحاكمة في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدرت الدائرة الابتدائية أمرا بتنظيم مواعيد تقديم الوثائق يطلب إلى الطرفين إيداع مذكراتهما الختامية بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢. وقد حُدّد ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ موعدا لتقديم المرافعات الختامية.

١٣ - وتأخر إحراز تقدم في القضية بانتظار الانتهاء من تقرير يعده المحقق صديق المحكمة الذي عينته الدائرة الابتدائية للتحقيق في ادعاءات شيشيلي بأن موظفي مكتب المدعي العام انتهكوا حرمة المحكمة. وأصدرت الدائرة الابتدائية نسخة منقحة عامة للتقرير السري الصادر عن صديق المحكمة في غياب المدعى عليه في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ورفض صديق المحكمة ادعاءات شيشيلي، إذ تبين له أنها لا تستند إلى أسس كافية لمقاضاة موظفي المكتب بتهمة انتهاك حرمة المحكمة.

١٤ - والمسائل التي حقق فيها صديق المحكمة ذات أهمية للبت بشأن المصدقية في ما يتعلق بالأدلة التي سيقّت في محاكمة شيشيلي. وقد اقترح الادعاء تقديم أدلة في ما يتعلق بهذه المسائل المتصلة بالمصدقية، ولكن الدائرة الابتدائية رفضت الطلبات. وعضا عن ذلك، أمرت الدائرة الابتدائية بأن يجري صديق المحكمة التحقيق، وأشارت إلى أنها ستستخدم التقرير للبت بشأن المصدقية في هذه القضية. ولم تبت الدائرة الابتدائية بعد بشأن المسائل الإجرائية والمتصلة بالأدلة الناجمة عن التقرير، وبشأن الدفع الأساسي بانتهاك حرمة المحكمة الذي قدمه شيشيلي.

٣ - ستانيشيتش وجوبليانين

١٥ - تشارف هذه المحاكمة على مرحلتها النهائية، مع توقع انتهاء جوبليانين من تقديم الأدلة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي أعقاب ذلك، سيسعى الادعاء إلى طلب تقديم كمية محدودة من أدلة التنفيذ. ويتوقع مكتب المدعي العام، مفسحا المجال لأي شهود إضافيين قد ترغب الدائرة في استدعائهم، أن تنتهي المحاكمة بحلول شهر نيسان/أبريل من عام ٢٠١٢. وإن كان ينبغي، على نحو ما ورد شرحه أدناه، مراعاة أن ما لدى القضاة من التزامات مزاحمة في قضايا أخرى، قد يجعل من الصعب التنبؤ بالمواعيد النهائية.

١٦ - وقد تعطل جدول المحاكمة في هذه القضية بسبب تكليف القاضي بيرتون هول والقاضي غاي ديلفوا بقضايا أخرى في نفس الوقت. ويدخل في ذلك، على وجه الخصوص،

أن قضية ستانيشيتش وجوبليانين وإعادة المحاكمة في قضية هاراديناي تأخذ كل منهما أسبوعين من وقت انعقاد المحكمة بالتناوب فيما بينهما. وقد تترتب تأخيرات أخرى بسبب تكليف القاضي هول والقاضي ديلفوا بالمحاكمة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في قضية راشيتش، المقرر حالياً انعقادها في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إلا أن كلا من ستانيشيتش وجوبليانين استدعيا عددا من الشهود أقل مما كان متوقفاً في البداية، الأمر الذي يزول به أثر بعض التأخيرات الناجمة عن تقلص وقت انعقاد المحكمة.

٤ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضمنت مرحلة الدفاع في هذه القضية قيام ستانيشيتش بعرض أدلته. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، عقدت الدائرة الابتدائية اجتماعاً في إطار التحضير لإدلاء الدفاع بمرافعته. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، قدم الدفاع في قضية ستانيشيتش بيانه الاستهلالي. وبعد ذلك بستة أيام، بدأ في تقديم أدلته. ثم استجابت الدائرة الابتدائية لطلب الدفاع في قضية ستانيشيتش بالتأجيل، وأتاحت أربعة أسابيع لإجراء المزيد من التحضيرات. وقد جرى التعويض عن هذا التأخير بقيام الدفاع في قضية ستانيشيتش بسحب عدد من الشهود. ومن المقرر أن يبدأ الدفاع في قضية سيماتوفيتش مرافعته فور اختتام مرافعة الدفاع في قضية ستانيشيتش.

توليمير

١٨ - فرغ الادعاء من تقديم أدلته في هذه القضية، باستثناء شاهد واحد يواجه حالياً أمام المحكمة الجنائية الدولية دعوى انتهاك حرمة المحكمة. ومن المقرر أن يبدأ الدفاع مرافعته ببيان افتتاحي في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ويُتوقع أن ينتهي من المرافعة قرب آذار/مارس ٢٠١٢. وقد أعطت الدائرة الابتدائية المتهم ثلاثة أشهر لتحضير دفاعه، أخذة في اعتبارها كونه يدافع عن نفسه وكمّ المواد الضخم الذي يتعين عليه استعراضه. واعتبرت الدائرة الابتدائية أن الادعاء اختتم مرافعته في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إلا إذا أعيد فتحها على ضوء الطلبات التي لم يكن قد تمّ البتّ فيها في ما يتصل بالأدلة، والتي تمّ البتّ في آخرها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٩ - يستغلّ فريق المحاكمة في مكتب المدعي العام عطلة المحكمة بكفاءة، حيث يستعدّ للتعامل مع مرافعة الدفاع ويُحرز تقدماً على صعيد إعداد مذكرة الادعاء الختامية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعامل أعضاء فريق المحاكمة في الوقت ذاته مع مسائل تمهيدية في قضية ملاديتش، ويساهمون في عمليات إعداد قوائم الموظفين التي تجرى على مستوى المكتب بأسره.

٦ - هاراديناى وآخرون (إعادة المحاكمة)

٢٠ - بدأت المحاكمة في هذه القضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويقدم الادعاء أدلته في الوقت الحالي. ويتوقع الادعاء اختتام مرافعته في مطلع عام ٢٠١٢. وكانت المحاكمة تسير على جدول زمني من جلسات محدودة، وذلك لاستيعاب انشغال القاضيين ديلفوا وهول بالتزامات أخرى تُزاحم هذه القضية، فهما يعملان كذلك في قضية ستانيشيتش وجوبليانين (انظر الفقرة ١٦ أعلاه).

٢١ - وقد حدثت بعض التأخيرات نتيجة للصعوبات التي تكتنف تأمين حضور شاهد رئيسي للإدلاء بشهادته أمام المحكمة. وتشكل هذه الصعوبة استمرارا لنمط المشاكل المتعلقة بالشهود الذي اتسمت به قضية هاراديناى وآخرين الأولى، ويجب التغلب عليها إذا ما أريد لعملية إعادة المحاكمة أن تكون فعّالة.

٧ - كاراجيتش

٢٢ - بات الادعاء على وشك الانتقال إلى العنصر الأخير في عرض أدلته في هذه القضية. وسيجري في تشرين الثاني/نوفمبر الانتهاء من العنصر الجاري تقديمه حاليا والذي يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في البلديات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. أما العنصر الأخير، المتعلق بالجرائم المرتكبة في سريرينتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥، فسيبدأ في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر تقريبا. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، كان الادعاء قد استخدم حوالي ١٨٥ ساعة من الساعات الـ ٣٠٠ المخصصة له لتقديم أدلته.

٢٣ - وقد تسارعت وتيرة المحاكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويتوقع الادعاء أن يختتم مرافعته قرب أيار/مايو ٢٠١٢. وقد سهّل فريق المحاكمة في مكتب المدعي العام الإسراع بوتيرة المحاكمة برصده المتواصل للأدلة الواردة وبإخلاء قوائم شهوده من أسماء الأشخاص الذين ستمائل فحوى شهاداتهم مع شهادات شهود آخرين، أو بالحد من الوقت المخصص للاستجواب المباشر للشهود ومن عدد أدلة الإدانة المعروضة على المحكمة.

٢٤ - وقد بذل فريق المحاكمة التابع لمكتب المدعي العام جهودا جادة لتجنب حدوث تأخيرات كبيرة بأن كرّس جميع الموارد المتاحة لديه للتصدي لالتزاماته الجارية على صعيد الكشف. وعندما طرأت مشاكل منفصلة بخصوص الكشف، قام الفريق على وجه السرعة بوضع النظم الكفيلة بمعالجة المشكلة ومنع تكرّرها. وكما أبدى فريق المحاكمة المرونة بتعديله الجداول الزمنية لثول الشهود لمواجهة المشاكل التي تنشأ عند التعذر غير

المتوقع لحضور الشهود ومشاكل الجدول الزمني الناشئة عن التأخر في اتخاذ تدابير الحماية في ما يتصل بالكشف.

٨ - ملاديتش

٢٥ - هذه القضية هي الآن في المرحلة التمهيدية. وقد مثل ملاديتش أمام المحكمة لأول مرة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، تمّ بالنيابة عن ملاديتش إنكار التهم الموجهة إليه. وعقدت الدائرة التمهيدية بعدها سلسلة من اجتماعات استعراض الحالة والاجتماعات التي تقضي بها القاعدة ٦٥ مكررا ثانيا. وفي اجتماع استعراض الحالة الأخير، الذي عُقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أكّدت الدائرة الابتدائية أن أعمال التحضير للمحاكمة تسير وفق الجدول الزمني الموضوع لها. وزوّدت الدائرة الابتدائية والادعاء كذلك بتقرير عن حالة ملاديتش الصحية. وأعلنت الدائرة أنها تفكّر في طلب موافاتها بتقرير طبي آخر أشمل.

٢٦ - وما زال الادعاء على التزامه بأن يقدمّ مرافعة سريعة تعكس حجم وخطورة الجرائم التي ارتكبها ملاديتش. وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١١، قدّم الادعاء طلبا لتقسيم لائحة الاتهام المعدلة الثانية إلى لائحتي اتهام منفصلتين، بحيث تنظر المحكمة أولا في التهم الناشئة عن مجازر سريرينيتسا التي وقعت عام ١٩٩٥. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، رفضت الدائرة الابتدائية طلب الادعاء. ويستعرض الادعاء حاليا لائحة الاتهام المعتمدة ويبحث سبل تقصير مرافعته مع عدم المساس بما يصبّ في صالح إقامة العدل بوجه عام.

٢٧ - والادعاء منشغل كذلك بأعمال تمهيدية في قضايا أخرى، بما في ذلك إجراءات الكشف عن المواد للمتهمين. ويكرّس الادعاء جميع الموارد المتاحة لديه لاستعراضات الكشف، ويعيّن ضمن حدود الميزانية الحالية، موظفين مؤقتين ليتفرّغوا لهذه الاستعراضات. ويعمل الادعاء بدأب لضمان التزامه بالمواعيد النهائية للذين حددتهما الدائرة الابتدائية وهما كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢٨ - ومع أنه لا توجد في الوقت الحالي مخصّصات في الميزانية العادية لتمويل موظفي فريق المحاكمة في قضية ملاديتش، فقد دعا المدعي العام الموظفين العاملين في محاكمات واستئنافات أخرى إلى المساعدة في قضية ملاديتش للإسراع بإنجاز تحضيرات المرحلة التمهيدية. ويجري حاليا إعداد قوائم بالموظفين المؤهلين لكي يتسنى تعيين الموظفين المطلوبين فور توافر الأموال من الميزانية العادية.

٩ - حاجيتش

- ٢٩ - هذه القضية هي الآن في المرحلة التمهيديّة، ويتوقّع البدء فيها قرب نهاية ٢٠١١. وقد مثل حاجيتش أمام المحكمة لأول مرّة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١. وعند مثوله مرّة أخرى في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، أنكر التهم المنسوبة إليه.
- ٣٠ - وعقد أول اجتماع بموجب القاعدة ٦٥ مكررا ثانيا لهذه القضية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وعقد أول اجتماعات استعراض الحالة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويمضي الادعاء قدما بأعمال البحث والاستعراض المتصلة بالكشف وغير ذلك من تحضيرات المرحلة التمهيديّة. وكما هو الحال في قضية ملاديتش، يتناول هذه القضية موظفون متفرغون لقضايا أخرى. وسيعالج هذا الوضع الطارئ بمجرد أن تتوافر الأموال لتعيين العدد الملائم من الموظفين في فريق المحاكمة في مكتب المدعي العام.

جيم - معلومات مستكملة عن سير الاستئنافات

- ٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان النشاط المتعلق بالاستئناف في القضايا المرفوعة أمام المحكمة محدودا، مما أتاح المجال لقيام موظفي شعبة الاستئناف بتدعيم الأعمال الأخرى التي تتم في مختلف عناصر المكتب، كما هو موضح أعلاه.
- ٣٢ - ولم تصدر عن دائرة الاستئناف أي أحكام خلال الفترة. وعقدت جلسة استماع استئنافية واحدة تخص قضية لو كيتش ولو كيتش - يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- ٣٣ - وتم الانتهاء بالكامل من عرض مذكري الاستئناف في قضيتي شايونفيتش وآخرين وبوبوفيتش وآخرين، ويُتظر عقد جلسات الاستماع بشأنهما. فقد تم الانتهاء من عرض مذكرة الاستئناف في قضية شايونفيتش وآخرين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وفي قضية بوبوفيتش وآخرين في ٢ أيار/مايو ٢٠١١. ويُتوقّع عقد جلسات استماع الاستئناف في شباط/فبراير ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣ على التوالي. وهاتان القضيتان هما الأوليان من بين ثلاث قضايا هي المتبقية من القضايا المتعددة المتهمين التي بلغت مرحلة الاستئناف.
- ٣٤ - وقد انتهى خلال الفترة عرض مذكري الاستئناف في قضية دورديفيتش (صدر الحكم الابتدائي في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١) وقضية غوتوفينا وآخرين (صدر الحكم الابتدائي في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١). وبدأ عرض مذكرة الاستئناف لقضية بيريشيتش (صدر الحكم الابتدائي في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، ويفترض الانتهاء منه خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

٣٥ - وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان يتوقع أن تنجز شعبة الاستئناف ما لا يقل عن خمسة استئنافات مقدمة من الادعاء ١٥ استئنافا مقدما من متهمين فرادى.

دال - قضايا انتهاك حرمة المحكمة

١ - راشيتش

٣٦ - استمرت المرحلة التمهيديّة لهذه القضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتقررّ بدء المحاكمة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٧ - ومنذ صدور آخر تقرير للمدعي العام عن استراتيجية الإنجاز (S/2011/316)، المرفق (الثاني)، أودعت هيئة الدفاع مذكرتها للمرحلة التمهيديّة وأودع الادعاء قائمة شهوده وقائمه الخاصة بأدلة الإدانة، إلى جانب طلبات لقبول أدلة خطيّة عملا بالقاعدتين ٩٢ مكررا و ٩٢ مكررا ثانيا. وبنت الدائرة التمهيديّة في الطلبات الأولية وقبلت ضمن الأدلة مجموعة متفقا عليها من الوقائع وأدلة الإدانة. وعقد اجتماع لاستعراض الحالة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣٨ - وطوال المرحلة التمهيديّة، عمل الادعاء بدأب مع هيئة الدفاع من أجل التوصل إلى اتفاقات بخصوص أدلة الإدانة والوقائع بحيث ينصبّ تركيز المحاكمة على نقاط الخلاف الجوهرية. ومن خلال هذه الجهود، تمكّن الادعاء من تقليص قائمة شهوده وقائمه الخاصة بأدلة الإدانة ومن ثمّ تقليص مدة المحاكمة.

٢ - شيشيلي

٣٩ - ما زالت السمة الغالبة على قضية شيشيلي هي استمرار شيشيلي في انتهاك حرمة المحكمة، مما يقوّض تدابير حماية الشهود ويستهلك موارد مكتب المدعي العام وسائر موارد المحكمة وينال من سلامة إجراءات المحكمة. وقد نشر شيشيلي في موقعه الشبكي أكثر من مرّة معلومات عن الشهود المشمولين بالحماية ورفض حذفها متجاهلا أوامر المحكمة. وصرّح شيشيلي علنا مرات عديدة أنه يعتزم الاستمرار في اعتراض عملية إقامة العدل. وفي البيان الختامي الذي أدلى به في ثاني محاكماته بتهمة انتهاك حرمة المحكمة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعلن اعتزاه ألا يكفّ عن تصرفاته تلك حتى يقام في حقه ما لا يقل عن عشر دعاوى انتهاك حرمة المحكمة. وكرّر إعلانه هذا خلال جلسة استماع في المحكمة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١.

٤٠ - واختُتِمت ثاني محاكمات شيشيلي بتهمة انتهاك حرمة المحكمة في حزيران/يونيه ٢٠١١، وكانت تتعلق بخرقه تدابير الحماية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أُدين بتهمة انتهاك حرمة المحكمة وحُكِم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهرا بمضيها بالتزامن مع أحكام السجن الأخرى الموقّعة عليه بالفعل لإدانته بنفس التهمة.

٤١ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مثل شيشيلي لأول مرة في دعوى نالته لانتهاك حرمة المحكمة مقامة من الدائرة الابتدائية الثانية. بموجب أمر استعريض به عن لائحة الاتهام. وأنكر شيشيلي التهمة الموجهة إليه.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعيّن على الادّعاء مرّة أخرى أن يكرّس موارد ضخمة للمسائل التي نشأت في ما يتعلق بتحقيقات صديق المحكمة في مزاعم انتهاك حرمة المحكمة التي وجهها شيشيلي في حق مكتب المدعي العام. وكما ذُكر أعلاه (انظر الفقرة ١٣)، بعد نحو عام من التحقيق، أودع صديق المحكمة تقريره الذي خلص فيه إلى أنه ما من سند لإقامة دعوى انتهاك حرمة المحكمة ضد موظفي المكتب.

هاء - أوامر السماح بالاطّلاع

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام تخصيص موارد كبيرة للتعامل مع الالتزامات الجارية الناشئة عن أوامر السماح بالاطّلاع. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كان قد صدر ما لا يقل عن ٣٠ أمرا مُنح بمقتضاها متهمون إذنا مستمرا بالاطّلاع على مواد سرّية تخص محاكمات جارية أخرى. وتقتضي أوامر السماح بالاطّلاع هذه من مكتب المدعي العام استعراض سجلات المحاكمات باستمرار أثناء سير عجلة القضايا، والتشاور مع أي جهة ذات صلة من الجهات المقدّمة للمواد في إطار القاعدة ٧٠، وإخطار قلم المحكمة بأي مواد تقدّم إلى المتهم الذي صدر له أمر اطّلاع وأي مواد تُحجب عنه. ويتولّى فريق المحاكمة في قضية كاراجيتش وحده مسؤولية أعمال الامتثال المتصلة بأوامر السماح لسبعة متهمين آخرين بالاطّلاع على مواد سرّية في قضية كاراجيتش، مما ينشئ أعباء كبيرة على صعيد الاستعراض. وفي ظل عدم رصد أموال في الميزانية للأعمال المتصلة بأوامر السماح بالاطّلاع، فإن الأعمال التي يضطلع بها المكتب امتثالا لأوامر الاطّلاع يجري استيعابها ضمن حدود الموارد المتاحة.

ثالثاً - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام والتعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة

٤٤ - واصل مكتب المدعي العام تنفيذاً لولايته، الاعتماد على التعاون الكامل للدول، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما ظل المكتب على علم متواصل بالمستجدات الطارئة على التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة والتي تؤثر على قدرة النظم الوطنية على تسلم المسؤولية عن قضايا جرائم الحرب من المحكمة.

٤٥ - وسعى إلى تعزيز التعاون وتقييمه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام إجراء حوار مباشر مع السلطات الحكومية والقضائية في صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، بما في ذلك أعضاء هيئات الادعاء العام الوطنية. وسافر المدعي العام إلى بلغراد في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وفي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وإلى سراييفو في الفترة بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، للاجتماع مع مسؤولين ومناقشة التعاون.

ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام

٤٦ - سعى مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تعاون دول يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما صربيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك.

١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام

اعتقال راتكو ملاديتش وغوران حاجيتش

٤٧ - اعتقلت السلطات الصربية راتكو ملاديتش في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١ وغوران حاجيتش في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ وجرى على وجه السرعة نقل كل منهما إلى لاهاي. وفيما يتعلق بالمحكمة - وبالعدالة الدولية - فإن عمليتي الاعتقال هاتين معلمتان لا ينسيان. فقد أوفت صربيا بالتزام أساسي إزاء المحكمة ونجحت في طي فصل مهم في تعاونها مع المحكمة. وبالنظر إلى أنه لا يوجد الآن هاربون آخرون من عدالة المحكمة، فقد دخل التعاون بين مكتب المدعي العام وصربيا طوراً جديداً.

٤٨ - وينوه المدعي العام بالعمل المهم الذي قامت به السلطات الصربية وأسفر عن عمليتي الاعتقال المذكورتين، لا سيما العمل الذي قام الرئيس ومجلس الأمن الوطني وفريق العمل

المنشأ لتتبع الهاربين وأفراد جهاز الأمن الذين نفذوا عملية الاعتقال. ويثق مكتب المدعي العام بأن صربيا ستحافظ على هذا الزخم الإيجابي الجديد في تعاملاتها مع المحكمة.

٤٩ - وبتنفيذ عمليتي الاعتقال هاتين، قدمت صربيا دليلا على التزامها الحقيقي بالتعاون مع المحكمة. ومن المهم الآن أن تحدد صربيا كيف تمكّن ملاديتش وحاجيتش من الإفلات من العدالة طوال هذه الفترة وأن تكفل إخضاع جميع الأشخاص الذين ساعدوا في إيواء هذين الهاربين للمساءلة. وخلال الزيارة التي قام بها المدعي العام إلى بلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قدمت السلطات الصربية معلومات محدودة للغاية بشأن هاتين المسألتين. ويتوقع المدعي العام أن تزيد صربيا جهودها لحل هذه المسألة.

المساعدة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٥٠ - لا يزال تعاون صربيا مع مكتب المدعي العام ضروريا لاستكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية بكفاءة.

٥١ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت صربيا على مستوى المساعدة المرضي الذي لوحظ في التقارير الأخيرة عن استراتيجية الإنجاز. واضطلع مجلس صربيا الوطني للتعاون مع المحكمة بدور رئيسي في تيسير التوصل إلى هذه النتيجة الإيجابية. فقد عزز المجلس التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية التي تعالج طلبات مكتب المدعي العام، مما سارع من أوقات الرد عليها ومكّن من استيعاب الطلبات العاجلة المتعلقة بالمحاكمات الجارية.

٥٢ - وقدمت صربيا ردودا كافية ومناسبة من حيث التوقيت على طلبات مكتب المدعي العام الاطلاع على وثائق ومحفوظات، حيث لا توجد في الوقت الحالي طلبات لم يتم الرد عليها. كذلك، قامت صربيا، على وجه السرعة وبطريقة مهنية، بتيسير وصول مكتب المدعي العام إلى الشهود وكذلك حضور الشهود أمام المحكمة. وكان تبليغ أوامر الحضور يتم في الوقت المناسب، وكانت أوامر المحكمة تنفذ وعمليات النقل تنظم على الوجه المطلوب، بما في ذلك للأشخاص المتحفظ عليهم في إجراءات المحاكم المحلية.

٥٣ - ويتوقع مكتب المدعي العام أن تواصل السلطات الصربية الرد على وجه السرعة وبطريقة مهنية على طلبات المساعدة في الأشهر القادمة. ويواجه المكتب جداول زمنية مضغوطة وصعبة التنفيذ للمحاكمات، ستتطلب استمرار التعاون الإيجابي من جانب صربيا.

قضية كوفاتشيفيتش التي تنطبق عليها المادة ١١ مكررا

٥٤ - لا تزال قضية كوفاتشيفيتش، التي أُحيلت من المحكمة إلى صربيا عملا بالمادة ١١ مكرراً، معلقة نظرا لاعتلال صحة المتهم. ومن غير الواضح متى سيكون قادرا على المثول

أمام المحكمة، أو إن كان سيستطيع ذلك. وجرار الآن اتخاذ إجراء مدني لتحديد ما إذا كان ينبغي إيداع المتهم في مصحة نظرا للخطر المحتمل الذي يمثله لنفسه وللآخرين. وقد طلب مكتب المدعي العام أن تقوم السلطات الصربية برصد هذه الإجراءات عن كئيب وإطلاعها بانتظام على ما يستجد من تطورات.

٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

٥٥ - بالنظر إلى الانتهاء من عدد كبير من قضايا المحكمة المتعلقة بمتهمين كرواتييين، فقد تقدم مكتب المدعي العام بعدد أقل من طلبات المساعدة إلى كرواتيا. وقدمت كرواتيا، على هذا النطاق المحدود من الطلبات، ردودا كافية ومناسبة من حيث التوقيت وأتاحت للمكتب إمكانية الوصول إلى الشهود والاطلاع على الأدلة على النحو المطلوب.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يرد إلى مكتب المدعي العام معلومات أخرى من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنشأة من أجل تحديد مكان أو معرفة مآل الوثائق العسكرية المفقودة المتعلقة بعملية العاصفة. وكانت هذه الوثائق قد طلبت في بادئ الأمر لاستخدامها في إجراءات المحاكمة في قضية غوتوفينا وآخرين. وقد استكملت هذه الإجراءات الآن والقضية الآن في مرحلة الاستئناف. وكما ورد في تقرير المدعي العام الأخير عن استراتيجية الإنجاز، فقد أبلغت حكومة كرواتيا المدعي العام بعزمها على مواصلة تحقيقها الإداري في الوثائق المفقودة حتى تنتهي من هذه المسألة لأغراض سجلاتها هي نفسها (انظر الفقرة ٥٨، S/2011/316).

٥٧ - وأعرب المدعي العام في كلمة أدلى بها أمام مجلس الأمن في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ عن أسفه إزاء عدم موضوعية التعليقات التي أدلى بها أرفع مسؤولي الدولة عن نتيجة المحاكمة في قضية غوتوفينا وآخرين عقب صدور الحكم فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كبار المسؤولين الكرواتييين الإدلاء ببيانات عامة تقوض عمل المحكمة وتعرقل المصالحة.

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام

المساعدة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مكتب المدعي العام على البوسنة والهرسك في مواصلة تقديم المساعدة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. وكانت سلطات البوسنة والهرسك، سواء على صعيد الدولة أو الكيانين، ترد بسرعة وبشكل كاف على طلبات المكتب المتعلقة بالوثائق وبالاطلاع على المحفوظات الحكومية. وواصلت السلطات أيضا تقديم المساعدة بتيسير مثول الشهود أمام المحكمة.

٥٩ - وكان أداء السلطات مُرضيا في تعاملها مع عدد من الطلبات العاجلة لمكتب المدعي العام وفيما قدمته من مساعدة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود. ومع المضي قدما في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، سيواصل المكتب مستقبلا الاعتماد على مساعدة مماثلة من البوسنة والهرسك.

قضية ستانكوفيتش التي تنطبق عليها المادة ١١ مكررا

٦٠ - فرّ رادفوان ستانكوفيتش، وهو أحد المحالين إلى القضاء الوطني بموجب المادة ١١ مكررا، من السجن في فوتشا في أيار/مايو ٢٠٠٧. وكان يقضي عقوبة بالسجن ٢٠ عاما حكمت بها محكمة البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة للمدعي العام، لم تتخذ البوسنة والهرسك تدابير مُرضية للقبض على ستانكوفيتش. ويحث المدعي العام البوسنة والهرسك على القيام على وجه الاستعجال بتخصيص قدر أكبر من الموارد للتحقيقات، وتكثيف جهود البحث، والتعاون بفعالية أكبر مع الدول الأخرى في المنطقة لضمان أن يؤدي ستانكوفيتش العقوبة المقررة عن الجرائم التي ارتكبها.

الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٦١ - أُحرز تقدّم بطيء في الملاحظات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. ولا يزال يوجد عدد كبير من القضايا المتراكمة التي تنتظر المحاكمة ويواجه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب فترات تأخير كبيرة. وإضافة إلى ذلك، لم يُستكمل حتى الآن عددٌ من ملفات التحقيقات التي نقلها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك. ويشجع المكتب الإدارة الخاصة بجرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة على الإسراع باستكمال التحقيقات وإجراءات الادعاء على أساس ملفات التحقيقات التي نقلها المكتب. وينسحب نفس الشيء على الانتهاء من التحقيقات فيما يتعلق بالمواد التي نقلها المكتب والمتصلة بتهم موثقة في قضايا المكتب، وإن كانت لا تشكل جزءا من لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة.

٦٢ - وفي البوسنة والهرسك يتعين تحسين عملية نقل قضايا جرائم الحرب بين المؤسسات القضائية على صعيد الدولة والكيانين حتى تتسنى الملاحقة القضائية الفعالة في قضايا جرائم الحرب. ويشعر المدعي العام أيضا بالقلق إزاء تواتر الهجمات السياسية على السلطة القضائية في البوسنة والهرسك، والتي تهدف إلى تقويض الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. ويجب أن يعلن الزعماء السياسيون من كافة التوجهات في البوسنة والهرسك التزامهم بالملاحقات القضائية في جرائم الحرب وتوفير ما يلزم من موارد ودعم لكفالة التوصل بنجاح إلى نتائج.

باء - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب

٦٣ - لا يمكن معالجة الإفلات من العقوبة عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع على النحو الملائم دون تحسين التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة. وحتى الآن، لم تفلح هذه الدول في القضاء على أوجه عدم القصور القائمة منذ وقت طويل والتغلب على العقبات المستمرة التي تحول دون تحقيق نجاح أكبر في نتائج المحاكمات الداخلية. وفي حين ظل مكتب المدعي العام يتمتع بعلاقات عمل ممتازة مع مكنتي المدعي العام في البوسنة والهرسك وكرواتيا، وكذلك مع مكتب المدعي العام في جرائم الحرب في صربيا، فلا يزال المدعي العام للمحكمة يساوره القلق بشأن مستوى التعاون الفعال بين الدول في المنطقة.

التطورات التشريعية لتحسين التعاون في المنطقة

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث بعض التحسن في مجال تبادل المعلومات والأدلة المتعلقة بجرائم الحرب بين المدعين العامين في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا. ويرحب مكتب المدعي العام بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الثنائي بشأن التعاون في الملاحقة القضائية لجرائم الحرب المبرم بين مكتب المدعي العام في جرائم الحرب في صربيا ومكتب المدعي العام في كرواتيا. وقد أدى الاتفاق إلى تحسن ملموس في عدد من القضايا. وأبدى مكنتا الادعاء في البوسنة والهرسك وصربيا أيضا رغبتهما في التوقيع على اتفاق بشأن التعاون في قضايا جرائم الحرب لتيسير تبادل الأدلة والمعلومات. ويشجع مكتب المدعي العام مكنتي الادعاء كليهما على الانتهاء من مفاوضاتهما وتنفيذ الاتفاق باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. ويرحب المكتب أيضا باتفاق تسليم المطلوبين الموقع بين صربيا والجبل الأسود الذي يعالج في جملة أمور قضايا جرائم الحرب.

الحواجز التي تعوق تحسين التعاون في المنطقة

٦٥ - لا تزال المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة تواجه تحديات تعجيزية في تنسيق أنشطتها. ولا تزال الحواجز القانونية التي تعوق تسليم المشتبه فيهم ونقل الأدلة عبر حدود الدولة تعترض إجراء التحقيقات بفعالية. وإضافة إلى ذلك، لم يتم حتى الآن حل مشكلة توازي التحقيقات التي يجريها المدعون العامون في دول مختلفة.

٦٦ - ويلاحظ المدعي العامي بقلق قرار البرلمان الكرواتي إقرار قانون يعلن بطلان بعض الصكوك القانونية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، والجيش الوطني اليوغوسلافي السابق، وجمهورية صربيا. ويلغي هذا القانون لوائح الاتهام بارتكاب جرائم

حرب ضد مواطني كرواتيا. وتعرض هذه التطورات جهودَ المصالحة في المنطقة والتقدمَ المحرز حتى الآن للخطر.

٦٧ - وهناك حاجة أيضا إلى التصدي لمسألة الهاربين من مرتكبي جرائم حرب، الذين يرتحلون بين البلدان في منطقة يوغوسلافيا السابقة للإفلات من الاعتقال. وعلى سبيل المثال، لا يوجد تنسيق يُذكر بين حكومات البوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا فيما يضطلع به من أعمال لاعتقال رادوفان ستانكوفيتش الذي فر من الحجز الاحتياطي في فوتشا منذ أكثر من أربعة أعوام.

٦٨ - وفي حين يعرب المدعون العامون في المنطقة عن التزامهم بتحسين التعاون بين الدول، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين السياسي والتنفيذي لإحداث تغير جوهري.

جيم - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام

٦٩ - لا يزال الدعم الذي تقدمه دول من خارج يوغوسلافيا السابقة والمنظمات الدولية جزءا لا يتجزأ من النجاح في إنجاز قضايا المحكمة. والمساعدة مطلوبة للوصول إلى الوثائق والمعلومات والشهود، وهي مطلوبة كذلك في المسائل المتعلقة بحماية الشهود (كما في ذلك نقلهم). وينوه مكتب المدعي العام بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات غير الحكومية ومنها العاملة في يوغوسلافيا السابقة.

٧٠ - وللمجتمع الدولي دور مهم في تقديم حوافز لدول منطقة يوغوسلافيا السابقة لكي تتعاون مع المحكمة. وقد أبرز اعتقال ملاديتش وحاجيتش ما تنطوي عليه السياسات الاشتراكية، من قبيل ربط قبول العضوية في الاتحاد الأوروبي وبالتعاون الكامل مع المحكمة من إمكانات بالنسبة لتعزيز النتائج الإيجابية للعدالة الدولية.

رابعا - دعم مكتب المدعي العام لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في المحاكم الوطنية

٧١ - ومع مضي مكتب المدعي العام في شوط إضافي من المرحلة النهائية لعمله، فإنه يكتف حاليا جهوده لمساعدة دول يوغوسلافيا السابقة على التعامل بنجاح مع قضايا جرائم الحرب المتبقية العديدة. ويقوم الفريق الانتقالي التابع للمكتب، الذي يعمل تحت إدارة المدعي العام، بتوجيه الجهود لتقديم المعلومات والخبرات تسهيلا لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في المحاكم الوطنية.

ألف - الاطلاع على المعلومات في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وسجلات قضايا المحكمة

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام تقديم معلومات لمساعدة الهيئات القضائية الوطنية على الملاحقة القضائية للجرائم الناتجة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة، رغم انخفاض عدد طلبات المساعدة الواردة مقارنة بالفترة السابقة. ففي الفترة من ١٧ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تلقى المكتب ٨٩ طلبا جديدا للمساعدة، مقارنة بـ ١٢٣ طلبا تم تلقيها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين الطلبات التسعة والثمانين الجديدة، قدمت منها السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ٥١ طلبا: قدمت البوسنة والهرسك من هذا العدد ٣١ طلبا، وقدمت كل من كرواتيا وصربيا ١٠ طلبات. وكانت بعض هذه الطلبات مستفيضة فتم الكشف عن المئات من صفحات الوثائق استجابة لها. وقد أدى مدعون عامون مكلفون بالاتصال من المنطقة (انظر الفقرة ٧٦ أدناه)، يعملون مع مكتب المدعي العام، دورا رئيسيا في تسهيل الرد على هذه الطلبات.

٧٣ - فضلا عن ذلك، تلقى مكتب المدعي العام ٣٨ طلبا للمساعدة من هيئات الادعاء العام ووكالات إنفاذ القانون في دول أخرى تتعلق بقضايا جرائم حرب ناتجة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة.

٧٤ - وواصلت السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة اللجوء إلى الإجراءات المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة للاطلاع على الأدلة المحرزة المستخدمة في قضايا المحكمة، حيثما كان ذلك مناسباً. واستجاب مكتب المدعي العام، في هذا الصدد، لطلبين بموجب القاعدة ٧٥ (حاء) تقدمت بهما السلطات القضائية في المنطقة، فضلا عن خمسة طلبات بموجب القاعدة ٧٥ مكررا.

باء - نقل الخبرة

٧٥ - تعزيزا لقدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على التعامل مع قضايا جرائم الحرب، أقام مكتب المدعي العام شراكات فعالة مع هيئات الادعاء العام والمحاكم في المنطقة لتسهيل نقل الخبرة.

٧٦ - ولا زال مشروع المدعين العامين المكلفين بالاتصال، الذي يقتضي تعاون ثلاثة مدعين عامين مكلفين بالاتصال من المنطقة (واحد من البوسنة والهرسك، وثنان من كرواتيا، وثلث من صربيا) مع مكتب المدعي العام في لاهاي، عنصرا محوريا في استراتيجية المكتب لنقل الخبرة. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، اختتمت بنجاح السنة الثانية من هذه المبادرة (التي

تمثلت في مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة) وخصصت المفوضية الأوروبية تمويلا لسنة ثالثة. وبإمكان هؤلاء المدعين العامين المكلفين بالاتصال الدخول إلى قواعد بيانات معينة للمكتب، وقد تلقوا تدريبا في مجال منهجيات البحث المستخدمة فيه. وباستطاعتهم أن يتشاوروا مع خبراء من المكتب بخصوص المسائل ذات الصلة. وهم يعملون كنقاط اتصال بالنسبة لمدعين عامين إقليميين آخرين ويسهلون في الوقت ذاته تقديم طلبات المساعدة من قبل أفرقة المحاكمات التابعة للمكتب.

٧٧ - ويستثمر المشروع المشترك أيضا في تعليم وتدريب اختصاصيي القانون الشباب من يوغوسلافيا السابقة الذين لهم اهتمام خاص بقضايا جرائم الحرب. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تساعد مجموعة جديدة تضم تسعة من اختصاصيي القانون الشباب من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، فضلا عن كوسوفو، في أعمال المكتب المتعلقة بالقضايا. ويُدعون، خلال مدة تواجدهم في لاهاي، إلى حضور محاضرات وجلسات عرض حول قضايا ذات ارتباط بعمل المكتب والمحكمة عموما.

٧٨ - ويشيد مكتب المدعي العام بشدة بإسهامات اختصاصيي القانون من المنطقة الذين عملوا في لاهاي في إطار المشروع. فقد أبدوا مستوى عاليا من الاحتراف والتفاني والقدرة على التعلم بسرعة والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لهم في المكتب. ويؤكد أداءهم قيمة المشروع بالنسبة لبناء القدرات المستقبلية لبلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل الفعال مع قضايا جرائم الحرب المعقدة.

٧٩ - ويدعم مكتب المدعي العام أيضا تنفيذ برامج تدريبية أخرى لفائدة المدعين العامين في المنطقة من خلال إتاحة موظفين لهم معرفة وخبرة بالمسائل ذات الصلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ممثلون للمكتب في تسعة مؤتمرات إقليمية، حيث نقلوا معلومات وخبرات وممارسات فضلى وأفكارا مفيدة حول تراث المحكمة.

خامسا - تقليص مكتب المدعي العام والتحضير للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

ألف - تقليص مكتب المدعي العام بعد انتهاء أنشطة المحاكمات

٨٠ - يواصل مكتب المدعي العام عملية تقليصه مع وصوله إلى اختتام أنشطة محاكماته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألغى المكتب ١٨ وظيفة من الفئة الفنية و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة ترتبط أساسا بفريق المحاكمة الذي يُعنى بقضية بريتش وآخرين.

٨١ - ويدعم مكتب المدعي العام تدابير مساعدة الموظفين على الانتقال من عملهم في المحكمة إلى المرحلة التالية في مسارهم الوظيفي. وقد يجد الموظفون تعقيدا في التعامل مع هذا الانتقال، خاصة أولئك الذين قضوا سنوات عديدة يتفانون في خدمة المحكمة. وقد أصبح هؤلاء الموظفون على درجة عالية من التخصص في مجال التحقيقات والمحاکمات الجنائية الدولية، لكنهم يواجهون حظوظا قليلة نسبيا للاستمرار في العمل في هذا المجال. ويدعم المكتب بشدة مبادرات المحكمة الرامية إلى مساعدة الموظفين على التقدم في مسارهم الوظيفي. وتشمل هذه المبادرات التعاقد مع خبير استشاري لتقديم توجيه فردي بشأن المسار الوظيفي للموظفين وإتاحة فرص تدريبية لهم من أجل توسيع مجال خبرتهم وإعدادهم للقيام بأدوار في أنحاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة أو في أماكن أخرى. ويأمل المكتب في أن تستمر هذه التدابير خلال الفترات المشمولة بالتقارير المقبلة.

باء - التحضير لآلية تصريف الأعمال المتبقية

٨٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مكتب المدعي العام بالتعاون مع مسؤولي قلم المحكمة في التحضير لبدء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي ستولى أعمال المحكمة. وللمكتب تمثيل في اللجنة التوجيهية لآلية تصريف الأعمال المتبقية التابعة للمحكمة وقد شارك مشاركة نشطة في إعداد أول مشروع ميزانية لهذه الآلية. وأسهم المكتب في إعداد مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لآلية تصريف الأعمال المتبقية وهو يعمل مع موظف محفوظات المحكمة لوضع استراتيجية متسقة لحفظ سجلات المكتب. وحافظ المكتب أيضا على حوار التعاوني مع الزملاء في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة تبني نهج فعال في معالجة المسائل المتصلة بآلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي الفترة المقبلة، سيكثف المكتب تركيزه على تلك المسائل لضمان التنفيذ السلس لعملية تحويل المكتب إلى نظيره في آلية تصريف الأعمال المتبقية.

سادسا - خاتمة

٨٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حدثا يمثل معلما في مسيرة عمل المحكمة وهو إلقاء القبض على آخر هاربين من عدالة المحكمة (راتكو ملاديتش وغوران حاجيتش)، وهو حدث طال انتظاره كثيرا ومكن مكتب المدعي العام من المرور إلى المرحلة النهائية من استكمال ولايته. وتعامل المكتب مع نقص الموظفين الناتج عن تناقصهم الطبيعي وانعدام التمويل حاليا لقضيتي ملاديتش وحاجيتش، وذلك من خلال الاستمرار في استخدام الموارد الموجودة

بمرونة. وفضلا عن ذلك، اعتمد المكتب على تطوع موظفيه بتحمل أعباء إضافية للوفاء بالمواعيد النهائية للمحكمة.

٨٤ - وحيث أن عمل المحكمة يشرف على الانتهاء، يكثف مكتب المدعي العام جهوده لدعم شركائه في المنطقة في تسلمهم المسؤولية عن المحاكمة في قضايا جرائم الحرب. ويواصل المكتب إقامة علاقات عمل إيجابية مع هيئات الادعاء العام الوطنية كما يشكل المشروع المشترك بين المحكمة والاتحاد الأوروبي (انظر الفقرات ٧٦-٧٨) نموذجا مشجعا لترتيبات العمل التي تحقق للمحكمة ودول المنطقة فوائد متبادلة. وفي الفترات المشمولة بالتقارير المقبلة، سيواصل المكتب تسهيل نقل المعلومات والخبرة إلى المدعين العامين في المنطقة. لكن المدعي العام لا زال قلقا إزاء استمرار العراقيل أمام التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية بشأن جرائم الحرب في منطقة يوغوسلافيا السابقة، لا سيما في البوسنة والهرسك. وهي عراقيل يلزم لتذليلها تعاون إقليمي أكبر في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. واستمرار بقاء رادوفان ستانكوفيتش طليقا لأكثر من أربع سنوات بعد فراره من السجن في فوتشا، هو عرض من أعراض مشاكل التنسيق السائدة في المنطقة ويتطلب حلا مستعجلا.

٨٥ - ومع استكمال المحاكمات، يسير مكتب المدعي العام قُدما في خطة تقليصه. وسيتم تسريع هذه العملية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وفي الوقت ذاته، يركز المكتب بشكل متزايد على نقل كوادره إلى مكتب المدعي العام لفرع آلية تصريف الأعمال المتبقية الخاص بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وذلك بالتحسب لاحتياجاته المستقبلية والقيام بأعمال تحضيرية.

الضميمة الأولى

١ - الأشخاص الذين أُدينوا أو بُرِّتوا في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (١)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
مومتشيلو بيريشيتش	رئيس الأركان العامة، الجيش اليوغوسلافي	٩ آذار/مارس ٢٠٠٥	حكم عليه بالسجن لمدة ٢٧ عاماً في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٢ - الأشخاص الذين أُدينوا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة أو بُرِّتوا منها في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (٢)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
شفكت كباشي	شاهد في قضية المدعي العام ضد هاراديناي وآخرون، القضية رقم IT-04-84	١٩ آب/أغسطس ٢٠١١	حُكم عليه بالسجن لمدة شهرين في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
فويسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠	حُكم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهراً في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

رقم IT-03-67-
R77.3
ثاني قضية تتعلق
بانتهاك حرمة
المحكمة

الضميمة الثانية

١ - الأشخاص الموجودون قيد المحاكمة في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (١٦)

الاسم	المصب السابق	تاريخ المثل لأول مرة	الحكم
يادرانكو برليتش	رئيس طائفة هرسك - بوسنة الكرواتية		
برونو ستويتش	المسؤول عن وزارة الدفاع، جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية		
سلوبودان براليك	مساعد وزير الدفاع، جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة المعروفة باسم "هرسك - بوسنة" في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
ميليفيتش	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي		
فالنتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
بريسلاف بوشيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
فويسلاف شيشيلي الصربي	رئيس الحزب الراديكالي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
ميتشو شتانيشيتش صربسكا	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	
ستويان جوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغله الصرب، بانيا لوكا	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
يوفيتشا شتانيشيتش جمهورية صربيا	رئيس أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	
فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
رادوفان كاراجيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن، الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	بدأت المحاكمة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠
راموش هاراديناي	قائد جيش تحرير كوسوفو في منطقة دوكاغيين		
إدريس بلاي	قائد وحدة النسور السود الخاصة التابعة لجيش تحرير كوسوفو	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	بدأت إعادة المحاكمة جزئياً في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١
لاهي براهيماي	نائب قائد الأركان الأساسية لمنطقة دوكاغيين التابعة لجيش تحرير كوسوفو		

٢ - المتهمون الذين ينتظرون المحاكمة (٢)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
راتكوملاديتش	قائد الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١
غوران حاجيتش	رئيس، مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسريم الغربية الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١

الضميمة الثالثة

١ - الأشخاص الذين وصلوا في الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (٢)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ صدور قرار الاتهام	تاريخ التول لأول مرة
راتكوملاديتش	قائد الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١
غوران حاجيتش	رئيس، مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسريم الغربية الصربية ٢٠٠٤ المتمتعة بالحكم الذاتي	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١

٢ - الهاربون الباقون (صفر)

الاسم	المنصب السابق	مكان الجريمة	تاريخ قرار الاتهام
لا يوجد			

الضميمة الرابعة

الطعون والاستئنافات التي اكتملت إجراءاتها منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١١^(أ)

(مع تاريخ التقدم والقرار)

الطعون العارضة	استئنافات الأحكام
الحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	الحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
١ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-AR65.6.7	٢٠١١/٠٥/٢٣-٢٠١١/٠٤/٢٨
٢ - هاراديناى وآخرون IT-04-84bis-AR73.1	٢٠١١/٠٥/٣١-٢٠١١/٠٢/١٦
٣ - هاراديناى وآخرون IT-04-84bis-AR73.2	٢٠١١/٠٥/٣١-٢٠١١/٠٣/١٠
٤ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-AR73.3	٢٠١١/٠٥/٢٧-٢٠١١/٠٥/٠٣
٥ - برلينش وآخرون IT-04-74-AR65.24	٢٠١١/٠٦/٠٨-٢٠١١/٠٤/٢٦
٦ - برلينش وآخرون IT-04-74-AR65.25	٢٠١١/٠٦/١٠-٢٠١١/٠٤/٢٧
٧ - بيرشيتش IT-04-81-AR65.1	٢٠١١/٠٧/٢٩-٢٠١١/٠٧/١٨
٨ - ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-AR65.9	٢٠١١/٠٨/٠٤-٢٠١١/٠٧/٢٧
٩ - ستانيشيتش وجوليانيين IT-08-91-AR65.2	٢٠١١/٠٨/٠٩-٢٠١١/٠٧/٠١
١٠ - سري وفي غياب المدعى عليه	٢٠١١/٠٩/٢٣-٢٠١١/٠٧/٢٧
الحكمة الجنائية الدولية لرواندا	١ - كاموهاندا ICTR-99-54A-R ٢٠١١/٠٨/٢٥-٢٠١٠/٠٥/٢١
٢ - ناهيماننا ICTR-99-52B-R ٢٠١١/٠٩/٢٧-٢٠١١/٠٩/١٣	انتهاك حرمة المحكمة
الحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	١ - هارتمان IT-02-54-R77.5-A ٢٠١١/٠٧/١٩-٢٠٠٩/٠٩/٢٤
الحكمة الجنائية الدولية لرواندا	١ - نشوغوزا ICTR-07-91-AR77 ٢٠١١/٠٧/٠٧-٢٠١٠/١٢/١٠

(أ) مجموع الطعون والاستئنافات التي اكتملت إجراءاتها منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١١ (١٦)

- طعون عارضة (١٠)
- استئنافات أحكام (٢)
- طعون/استئنافات أخرى (صفر)
- إحالات (صفر)
- إعادة نظر (٢)
- طعون/استئنافات متعلقة بانتهاك حرمة المحكمة (٢)

الضميمة الخامسة

الطعون/الاستئنافات التي لم يبت فيها بعد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(د)
(مع تاريخ التقدم)

الطعون العارضة	استئنافات الأحكام
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
١ - أوينكيندي ICTR-01-75-AR72 (C) ٢٠١١/٠٤/٠٤	١ - ساينوفيتش وآخرون IT-05-87-A ٢٠٠٩/٠٣/٠٩
٢ - نغيراباتواري ICTR-99-54-AR7 (C) ٢٠١١/٠٩/٢١	٢ - لوكيتش ولوكيتش IT-98-32/1-A ٢٠٠٩/٠٧/٢١
	٣ - بوفوفيتش وآخرون IT-05-88-A ٢٠١٠/٠٦/١٨
	٤ - ديورديفيتش IT-05-87/S-A ٢٠١١/٠٣/٠٤
	٥ - غوتوفينا وآخرون IT-06-90-A ٢٠١١/٠٥/١٦
	٦ - بيريشيتش IT-04-81-A ٢٠١١/٠٩/١٣
	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
	٧ - باغوسورا ونسينغيمفا ICTR-98-41-A ٢٠٠٩/٠٣/١٣
	٨ - نتاباكوزي ICTR-98-41A-A ٢٠٠٩/٠٣/١١
	٩ - نتاو كويليايو ICTR-05-82-A ٢٠١٠/٠٩/٠٦
	١٠ - كانيارو كيغا ICTR-02-78-A ٢٠١٠/١٢/٠٩
	١١ - هاتيجيكيما ICTR-00-55B-A ٢٠١١/٠٣/١٦
	١٢ - غاتيتي ICTR-00-61-A ٢٠١١/٠٥/٣
	١٣ - قضية العسكريين الثانية ICTR-00-56-A ٢٠١١/٠٧/٢٠
	١٤ - بوتاري ICTR-98-42-A ٢٠١١/٠٩/٠١
	١٥ - قضية الحكومة الثانية - ICTR-99-50-A ٢٠١١/١٠/١٢
	طعون/استئنافات أخرى
	١ - أوريتش IT-03-69-A ٢٠١١/٠٩/٢٧
	٢ - د. ميلوشيفيتش IT-98-29/1-A ٢٠١١/٠٩/٢٧
	٣ - أوريتش (2) IT-03-69-A ٢٠١١/١٠/١٨
	الإحالات
	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
	١ - أوينكيندي ICTR-01-75-AR11 مكررا ٢٠١١/٠٧/١٣

استئنافات الأحكام	الطعون العارضة
إعادة النظر	
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	
٢٠١١/٠١/٣١	١ - نديندا باهيزي ICTR-01-71-R
٢٠١١/٠٦/١٥	٢ - كاجيليجيلي ICTR-98-44A-R
٢٠١١/٠٨/١٥	٣ - كاريرا ICTR-01-74-R
انتهاك حرمة المحكمة	
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	

(أ) مجموع الطعون/الاستئنافات التي لم يبت فيها بعد منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١١ (٢٤)

طعون عارضة (٢)

استئنافات أحكام (١٥)

طعون/استئنافات أخرى (٣)

إحالات (١)

إعادة نظر (٣)

طعون/استئنافات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة (صفر)

الضميمة السادسة

القرارات والأوامر التي صدرت منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠١١^(١)

(مع تاريخ الإصدار)

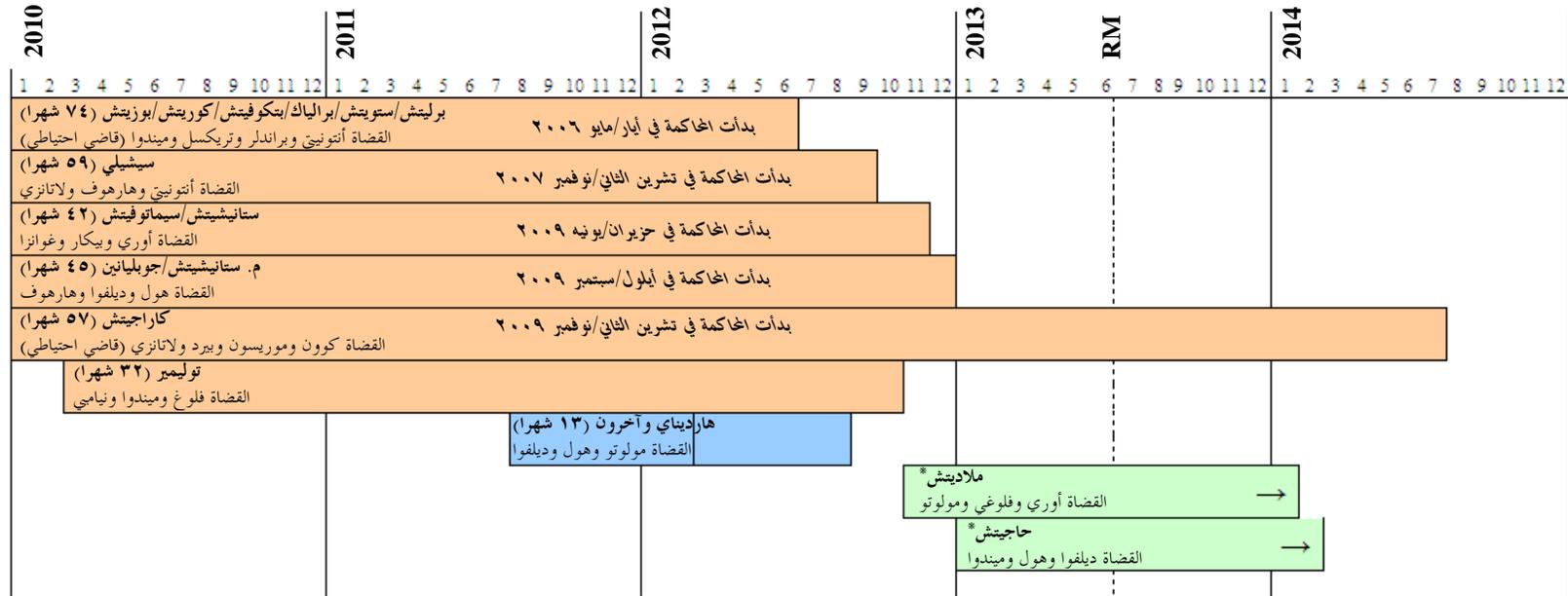
الحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	الحكمة الجنائية الدولية لرواندا
٤٧ - ٠٥/١٦ - بوفيتش وآخرون	١ - ٠٥/١٧ - نتاو كوليبايو
٧٨ - ٠٥/١٧ - ديورديفيتش	٢ - ٠٥/١٩ - كانيارو كيغا
٤٩ - ٠٥/١٩ - لو كيتش ولو كيتش	٣ - ٠٥/٢٠ - هاتيجيكيما
٥٠ - ٠٥/٢٦ - بوفيتش وآخرون	٤ - ٠٥/٢٣ - هاتيجيكيما
٥١ - ٠٥/٢٧ - لو كيتش ولو كيتش	٥ - ٠٥/٢٦ - غاتيني
٥٢ - ٠٥/٣٠ - ديورديفيتش	٦ - ٠٥/٢٦ - كانيارو كيغا
٥٣ - ٠٥/٣١ - غوتوفينا ومار كاتش	٧ - ٠٥/٢٦ - هاتيجيكيما
٥٤ - ٠٦/٠١ - بوفيتش وآخرون	٨ - ٠٦/١٤ - كانيارو كيغا
٥٥ - ٠٦/١٠ - بيرليتش وآخرون	٩ - ٠٦/١٦ - نتاو كوليبايو
٥٦ - ٠٦/١٦ - ساينوفيتش وآخرون	١٠ - ٠٦/١٦ - قضية العسكريين الثانية
٥٧ - ٠٦/١٦ - لو كيتش ولو كيتش	١١ - ٠٦/١٧ - غاتيني
٥٨ - ٠٦/٢٢ - غوتوفينا ومار كاتش - سري	١٢ - ٠٦/١٧ - سيتاكو
٥٩ - ٠٦/٢٢ - سري وفي غياب المدعى عليه	١٣ - ٠٦/٢٢ - نتابا كوزي
٦٠ - ٠٦/٢٨ - غوتوفينا ومار كاتش	١٤ - ٠٦/٢٣ - سري وفي غياب المدعى عليه
٦١ - ٠٦/٢٩ - سري وفي غياب المدعى عليه	١٥ - ٠٦/٢٨ - سري وفي غياب المدعى عليه
٦٢ - ٠٦/٣٠ - ساينوفيتش وآخرون	١٦ - ٠٦/٢٨ - غاتيني
٦٣ - ٠٦/٣٠ - لو كيتش ولو كيتش - سري	١٧ - ٠٦/٢٩ - هاتيجيكيما
٦٤ - ٠٦/٣٠ - لو كيتش ولو كيتش	١٨ - ٠٧/٠٨ - قضية العسكريين الثانية
٦٥ - ٠٧/٠٦ - لو كيتش ولو كيتش	١٩ - ٠٧/١١ - قضية العسكريين الثانية
٦٦ - ٠٧/٠٦ - لو كيتش ولو كيتش - سري	٢٠ - ٠٧/١١ - هاتيجيكيما
٦٧ - ٠٧/٠٧ - غوتوفينا ومار كاتش	٢١ - ٠٧/١٤ - أوينكيدي
٦٨ - ٠٧/٠٨ - لو كيتش ولو كيتش	٢٢ - ٠٧/١٤ - أوينكيدي
٦٩ - ٠٧/١٢ - لو كيتش ولو كيتش	٢٣ - ٠٧/١٤ - أوينكيدي
٧٠ - ٠٧/١٩ - غوتوفينا ومار كاتش	٢٤ - ٠٧/١٥ - بوتاري
٧١ - ٠٧/٢٠ - غوتوفينا ومار كاتش	٢٥ - ٠٧/١٥ - غاتيني

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
٧٢ - ٠٧/٢٢ - لو كيتش ولو كيتش - سري	٢٦ - ٠٧/١٥ - قضية العسكريين الثانية
٧٣ - ٠٧/٢٢ - بوفيتش وآخرون	٢٧ - ٠٧/١٨ - قضية العسكريين الثانية
٧٤ - ٠٧/٢٢ - سري وفي غياب المدعى عليه	٢٨ - ٠٧/٢١ - بوتاري
٧٥ - ٠٨/٠٢ - سري وفي غياب المدعى عليه	٢٩ - ٠٧/٢٢ - قضية العسكريين الثانية
٧٦ - ٠٨/٠٤ - لو كيتش ولو كيتش	٣٠ - ٠٧/٢٥ - بوتاري
٧٧ - ٠٨/٢٤ - لو كيتش ولو كيتش - سري	٣١ - ٠٨/٠٤ - كاجيليجي
٧٨ - ٠٩/٢١ - ديورديفيتش	٣٢ - ٠٨/٠٤ - كاجيليجي
٧٩ - ٠٨/٢٥ - لو كيتش ولو كيتش - سري	٣٣ - ٠٨/٠٥ - قضية العسكريين الثانية
٨٠ - ٠٨/٢٥ - لو كيتش ولو كيتش - سري	٣٤ - ٠٨/١٩ - مونياكازي
٨١ - ٠٩/٠٥ - لو كيتش ولو كيتش - سري	٣٥ - ٠٨/١٩ - غاتيني
٨٢ - ٠٩/٠٩ - ساينوفيتش وآخرون	٣٦ - ٠٨/٢٢ - هاتيجيكيانا
٨٣ - ٠٩/١١ - بيريسيتش	٣٧ - ٠٨/٢٥ - نتاو كوليلياو
٨٤ - ٠٩/١٤ - بوشكوسكي وتارتشولوفسكي - سري	٣٨ - ٠٨/٢٦ - هاتيجيكيانا
٨٥ - ٠٩/١٤ - غوتوفينا ومار كاتش	٣٩ - ٠٨/٣١ - سيتاكو
٨٦ - ٠٩/١٦ - بوفيتش وآخرون - سري	٤٠ - ٠٩/١٥ - ناهيمانا
٨٧ - ٠٩/٢١ - ديورديفيتش	٤١ - ٠٩/١٥ - نتاباكوزي
٨٨ - ٠٩/٢٨ - د. ميلوشيفيتش	٤٢ - ٠٩/١٥ - نتاو كوليلياو
٨٩ - ٠٩/٢٩ - أوريتش	٤٣ - ٠٩/٢٣ - نغريباتواري
٩٠ - ١٠/١١ - بوفيتش وآخرون	٤٤ - ٠٩/٣٠ - بوتاري
٩١ - ١٠/١٨ - غوتوفينا ومار كاتش	٤٥ - ١٠/١٤ - قضية الحكومة الثانية
٩٢ - ١٠/٢٠ - بوفيتش وآخرون	٤٦ - ١٠/٢٦ - ندينديلييماانا وآخرون
٩٣ - ١٠/٢٦ - غوتوفينا ومار كاتش	

(أ) مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة (٩٣)

الضمانة السابعة

جدول المحاكمات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١



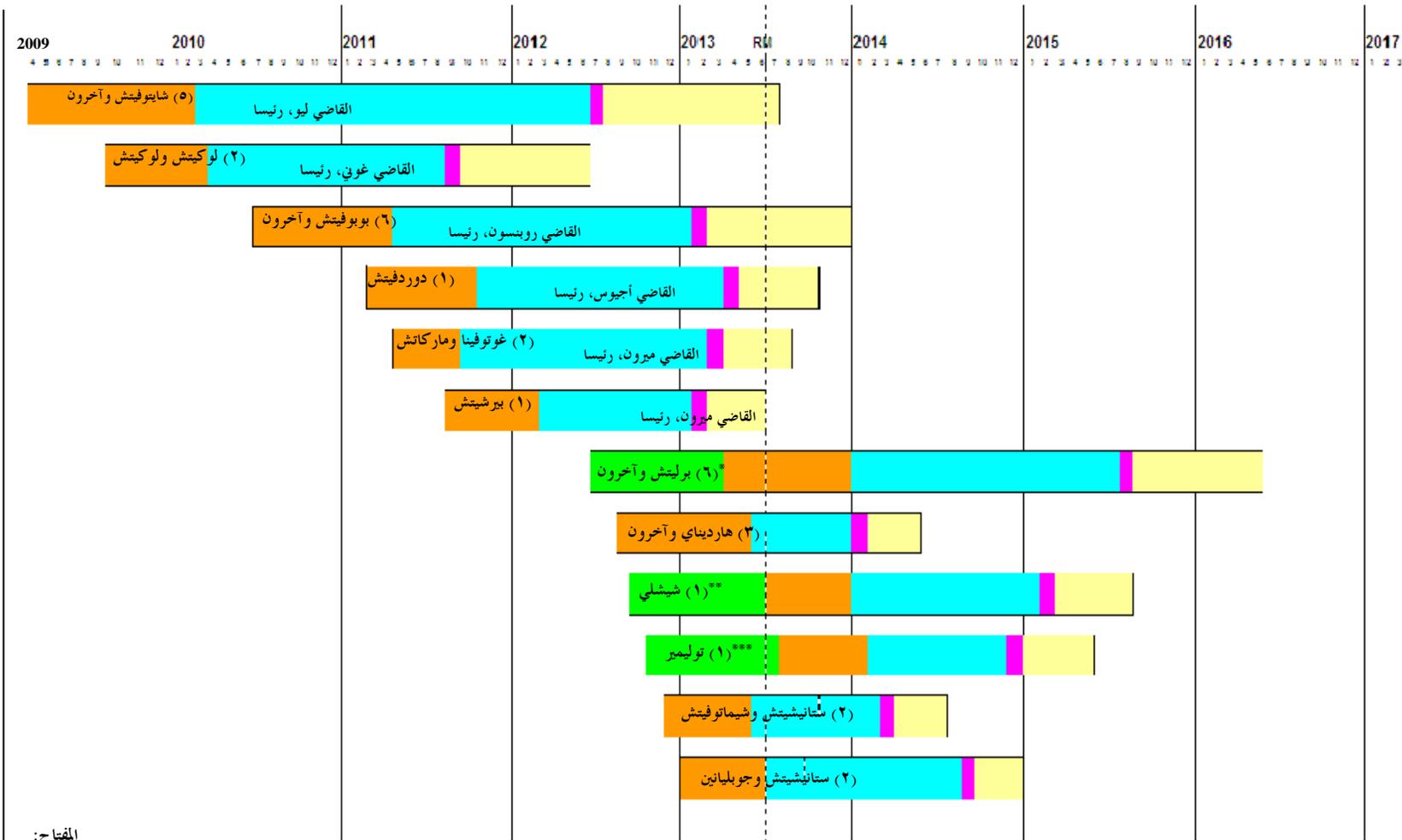
جلسات قضايا انتهاك حرمة المحكمة (قدم قرار اتهام أو أمر بدلا عن قرار الاتهام):

٢٠١٠	٢٦ شباط/فبراير	٢٠١٠	٢٦ شباط/فبراير	٢٠١٠	٢٦ شباط/فبراير
٢٠١١	٩ أيار/مايو	٢٠١١	٩ أيار/مايو	٢٠١١	٩ أيار/مايو
٢٠١١	٢١ أيلول/سبتمبر	٢٠١١	٢١ أيلول/سبتمبر	٢٠١١	٢١ أيلول/سبتمبر

المفتاح: في المرحلة التمهيدية
 جارية
 تأجيل
 إعادة محاكمة

* المدة تحدد فيما بعد/ يتوقع أن تتجاوز فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

جدول طعون/استئنافات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة استنادا إلى جدول المحاكمات المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١



المفتاح:

تقديم المذكرات
إعداد الوثائق
النظر في القضية
صياغة الحكم
الترجمة

(كما في ذلك فترة تقديم إشعار بالطعن/الاستئناف)

التمديد راجع لترجمة أحكام الدائرة الابتدائية (فقط لصالح المتهمين الممثلين لأنفسهم والذين لا يتحدثون اللغة الإنكليزية، وهيئات القضاة الفرنسيين)
 * برليتش: ترجمة حكم الدائرة الابتدائية إلى اللغة الإنكليزية، ٩ أشهر - يجري تطبيق حلول ترمي إلى تقليص إجمالي فترة الترجمة بعد صدور الحكم، إلى حد أدنى
 ** شيشلي: ترجمة حكم الدائرة الابتدائية إلى البوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى الإنكليزية، ٩ أشهر
 *** توليمير: ترجمة حكم الدائرة الابتدائية إلى البوسنية/الكرواتية/الصربية، ٩ أشهر

جدول طعون/استئنافات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

استنادا إلى إعادة توزيع القضاة والموظفين

جدول طعون/استئنافات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: ١٣ تشرين الأول/أكتوبر

